بنك تونس والإمارات

التقرير السنوي

2015

ملخص

تركيبة مجلس الإدارة

رسالة رئيس مجلس الإدارة

المناخ الدولي

المناخ الوطني

أهم الأرقام المتعلقة بنشاط البنك

القوائم المالية لبنك تونس والإمارات

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لبنك تونس والإمارات

القوائم المالية المجمعة لمجمع بنك تونس والإمارات

تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة لبنك تونس والإمارات

مقررات الجلسة العامة العادية لبنك تونس والإمارات

تركيبة مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة الممثلون لدولة الإمارات العربية المتحدة

السيد جبر زعل خليفة الفلاسي	رئيس مجلس الإدارة
(ابتداء من أكتوبر 2013)	
السيد عبيد مراد السويدي	عضو
السيد خليفة علي القمزي	عضو
السيد صقر سالم العامري	عضو
السيد ناصر شطيط الكتبي	عضو
السيد محمد مبارك الحجري	عضو

أعضاء مجلس الإدارة الممثلون للدولة التونسية

السيد خالد بن ميلاد	مدير عام
السيد فارس بالسرور	عضو
(سمي عوضا للسيد سمير لزعر/ أكتوبر 2015)	
السيد باسل حميد	عضو
السيد السيد الطاهر لسود	عضو
(سمي عوضا للسيدة أمل بن فرحات / مارس 2015)	
السيد الهادي دمق	عضو
السيد الفاضل بن عثمان	عضو

مراقبا الحسابات

السيد أحمد بالعيفة	مكتب M.T.B.F
السيد محمد علي العواني الشريف	مكتب ECC Mazars

رسالة رئيس مجلس الإدارة

انتهت سنة 2015 بتراجع جديد في نسق النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة نمو استقرت عند 3,1 % وهي أضعف من النسبة التي تم تحقيقها قبلها بسنة أي 3,4 % في سنة 2014.

ولهذا الانخفاض علاقة بالتباطؤ الاقتصادي العام في الدول الصاعدة وفي طور النمو وبفقدان قوة الانتعاشة المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة.

في الدول المتقدمة، كان اقتصاد الولايات المتحدة الأكثر صلابة و ديناميكية، رغم تراجع طفيف في الثلاثية الأولى، بفضل حيوية استهلاك الأسر الذي بقي المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الأمريكي.

في المقابل، بقيت استعادة النمو في منطقة الأورو و باليابان محتشمة عموما، تحت تأثير ضعف الطلب الخارجي، في علاقة بتباطؤ الاقتصادات الصاعدة و المستوى الضعيف للاستثمارات رغم تبني سياسات مالية جد ملائمة في الاقتصادين. و في هذا السياق، بقيت نسبة النمو في مجمل الدول المتقدمة في مستوى أرفع نسبيا من المستوى الذي تم تسجيله قبلها بسنة أي 1,9 % مقابل 1,8 % في سنة 2014.

في منطقة الأورو، تسارع نسق النمو خلال سنة 2015 إذ بلغ 1,6% مقابل 0,9% سنة 2014 نظرا لعدة عوامل مناسبة مثل التنقيص في قيمة الأورو و الظروف المالية المواتية الناتجة عن سياسة مالية للبنك المركزي الأوروبي أكثر فأكثر مرونة.

في اليابان، و بعد التراجع المسجل سنة 2014 بـ 0,1- %، بلغ نسق النمو الاقتصادي 1% طيلة سنة 2015 بفضل إبقاء بنك اليابان على برنامج المرونة الكمي و الحيوية التي تشهدها السوق المالية اليابانية.

و في مستوى آخر، بقي النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة و الدول النامية مشوبا بعديد المخاطر في عديد الاقتصادات، لا سيما تباطؤ الاقتصاد الصيني. و في هذا الإطار، استقرت نسبة النمو الاقتصادي في هذه البلدان عند 4 % سنة 2015 مقابل 4,6 % في السنة التي سبقتها. و من المفترض أن تستقر النسبة عند 4,3 % سنة 2016 و 4,7 % سنة 2017 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بالصين التي تعرف من قبل تباطؤا هيكليا لاقتصادها، في علاقة بإعادة التوازن لمنوالها في النمو الذي يتجه حاليا نحو منوال جديد يعتمد أكثر فأكثر على الاستهلاك و الخدمات عوض الاستثمارات و الصادرات، تراجعت نسبة النمو إلى 6,9 % سنة 2015 مقابل 7,3 % في السنة الماضية. و في هذا السياق، تزايدت المخاوف من تباطؤ أكثر حدة منذ بداية صيف 2015، مع نشر مؤشرات ظرفية سلبية حول النشاط الاقتصادي في الصين و الانعكاسات الواضحة على التجارة الدولية، تحت تأثير التقلص الواضح للواردات الصينية و الانخفاض الملحوظ للصادرات.

بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية، فقد سجلت تباطؤا نسبيا في نموها الاقتصادي خلال سنة 2015 الذي بلغ 2,3 % مقابل 2,6 % تم تسجيلها سنة 2014. إذ شكلت انعكاسات النزاعات الإقليمية و

تدهور المناخ الأمني و الاجتماعي في بعض دولها، إضافة إلى ما تبع ذلك من تقلص الثقة، كابحا كبيرا للنشاط الاقتصادي في المنطقة. كما تضررت بشكل مباشر اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من التراجع الهام لأسعار النفط في السوق الدولية.

على المستوى الوطني، تميزت سنة 2015 بانخفاض النمو الاقتصادي، خاصة في أهم القطاعات المنتجة لا سيما في الصناعة و الخدمات و بالخصوص السياحة الذي تأثر كثيرا بالهزات الأمنية التي عرفتها البلاد سنة 2015. كما سجل قطاع الصناعات المعملية، باستثناء الصناعات الغذائية، تقلصا رغم النمو الاقتصادي في منطقة الأورو. أما القطاعات الأساسية في الصناعات غير المعملية، لا سيما النشاط المنجمي، فقد سجلت تراجعا ملحوظا.

وسجل النمو الاقتصادي تراجعا بنقطة ونصف واستقر عند 0,8 % سنة 2015 مقابل 2,3 % سنة 2014، مع توقع انتعاشة متواضعة منتظرة سنة 2016.

ويفسر تباطؤ النشاط الاقتصادي في تونس خلال سنة 2015 بالعوامل السياسية والأمنية التي ظلت دائما سلبية وأثرت على نسق النمو الاقتصادي وأدت أيضا إلى ضغوطات على التوازنات المالية.

لقد تميزت سنة 2015 بوضعية اقتصادية وسياسية هشة. إذ أثرت انعكاسات العمليات الإرهابية كثيرا على النشاط الاقتصادي في البلاد.

ومازلنا ننتظر الإصلاحات الهيكلية واسترجاع الاستثمار لدعم تحول الاقتصاد وإخراج البلاد من أزمتها واستتباب الأمن على كامل التراب التونسي.

في هذا السياق العام غبر الملائم، دعّم بنك تونس والإمارات أنشطته خلال سنة 2015. إذ طوّر البنك أنشطة تمويل المؤسسات ولا سيما الأفراد. وبالتوازي، توسعت الشبكة التجارية خلال السنة المنقضية لتبلغ 24 فرعا.

وبلغت النتيجة الإجمالية في نهاية سنة 2015 906,368 مليون دينار مقابل 794,740 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

سجل الناتج البنكي الصافي سنة 2015 ارتفاعا بحوالي 4,8 % مقارنة بسنة 2014 وبلغ 28,3 مليون دينار مقابل 27,042 مليون دينار سنة 2014.

وأود، في الختام، أن أشكر السلطات المالية التونسية ودولة الإمارات العربية المتحدة على التشجيعات الذي لا فتئت تسديها إلى بنك تونس والإمارات.كما أشكر أيضا كل أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل لتطوّر البنك وكافة أعوان البنك على تفانيهم.

جبر زعل خليفة الفلاسي

المناخ الدولي

سجّل النمو الاقتصادي الدولي تراجعا خلال السداسي الأولي من سنة 2015، في علاقة بالتباطؤ المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية وفقدان قوة الانتعاشة المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة.

إذ أثّر هبوط أسعار المواد الأولية والحط من قيمة عملات الدول الصاعدة وعدم الاستقرار المتفاقم في الأسواق المالية الدولية على النشاط لاسيما في الاقتصاديات الصاعدة والنامية. وأدت هذه العوامل إلى انتهاء سنة 2015 بتراجع جديد لنسق النشاط الاقتصادي العالمي ونسبة نمو بـ 3,1 % أضعف من النسبة المسجلة قبلها بسنة أي 3,4 % سنة 2014.

وبالتالي، بقيت وضعية التشغيل في العالم هشة نسبيا رغم استقرار نسبة البطالة عند مستوى 5,8 % سنة 2015. في الواقع، أدى التباطؤ الاقتصادي إلى ارتفاع جديد في البطالة لا سيما في البلدان الصاعدة والنامية، خصوصا بأمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا مثل الصين، إضافة إلى الدول العربية المصدرة للنفط.

في المقابل وفي أغلب الدول المتقدمة، تميزت سنة 2015 بتدعيم التشغيل، خاصة في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الشمالية والوسطى.

على مستوى آخر، أثر فتور النشاط في الاقتصاديات الصاعدة والنامية سلبا على نسق المبادلات العالمية للسلع والخدمات خلال سنة 2015. في الواقع، يرجع ضعف انتعاشة التجارة الدولية أساسا إلى تراجع حجم واردات الدول الصاعدة، خاصة الصين، بسبب إعادة التوازن الجارية في اقتصادها، والتي أثرت كثيرا على وارداتها من المواد الأولية، وأيضا البرازيل وروسيا. بالتالي، ارتفع حجم التجارة الدولية بنسق أقل بكثير من النسق المسجل قبلها بسنة، أي 2,8 % مقابل 3,5 % سنة 2014.

أما بالنسبة إلى جملة الدول المتقدمة، فقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي فيها مستوى أرفع قليلا من المستوى المسجل قبلها بسنة أي 1,9 % مقابل 1,8 % سنة 2014.

وفي الولايات المتحدة، واصل النمو الاقتصادي تطوره بنسق متين إجمالا بنسبة 2,7 % سنة 2015 و 2,8 % سنة 2016، وذلك رغم بعض الضعف في الثلاثي الأول لسنة 2015.

وتسارعت نسبة النمو في منطقة الأورو فسجلت نسبة 1,5 % سنة 2015 مقابل 1,1 % سنة 2014 رغم وقع بعض العوامل غير المناسبة مثل الحط من قيمة الأورو ومخاطر أزمة الديون اليونانية على كامل المنطقة.

أما بالنسبة إلى اليابان، تطور النشاط الاقتصادي سنة 2015 بـ 1,1 % بفضل الإجراءات المالية والجبائية الأكثر مرونة والإصلاحات الهيكلية التي تم إجراؤها من طرف الحكومة اليابانية مثل تراجع سعر النفط وزيادة الأجور.

وفيما يتعلق بالدول الصاعدة والنامية، تراجعت نسبة النمو الاقتصادي إلى 4,2 % سنة 2015 مقابل 4,6 % سنة 2014. ومن المنتظر أن تناهز هذه النسبة 4,7 % خلال سنة 2016.

وقد لاحظ صندوق النقد الدولي أن التباطؤ الحاصل في النمو الاقتصادي في هذه الدول مرده أساسا تراجع أسعار المواد الأساسية سنة 2015.

في منطقة الأورو، سجلت نسبة البطالة تراجعا طفيفا لتستقر عند 11,1 % سنة 2015 مقابل 11,6 % سنة 2014، أي أخفض نسبة منذ أفريل 2008.

بيد أن نسبة البطالة في اليابان واصلت الانخفاض إلى 3,4 % في مارس 2015 مقابل 3,6 % في أول السنة.

غير أن نسبة البطالة بقيت مرتفعة في عديد الدول، خاصة في إفريقيا الشمالية وغرب آسيا وبعض الاقتصاديات الانتقالية مثل اقتصاديات جنوب شرق أوروبا.

وبالنسبة إلى تطور الأسعار العالمية للمواد الأساسية، سجل المؤشر العام للأسعار انخفاضا بـ 1,6 % في شهر جوان 2015، أي تراجعا بـ 7,1 % من شهر إلى آخر، في علاقة بهبوط أسعار مجموعة المواد في شهر ديسمبر 2015: الطاقة (-38,9%) والمعادن (-29,4%) فضلا عن المواد الغذائية (-19,5).

ويلاحظ أن الأسعار العالمية للنفط الخام اتجهت نحو الانخفاض لتستقر عند 48,52 دولار للبرميل في شهر جويلية 2015. وهذا يفسّر أساسا بارتفاع المخزونات الأمريكية وعودة الصادرات الإيرانية وانخفاض الطلب وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

بالنسبة إلى مجمل سنة 2015، تقلص المؤشر العام للأسعار بـ 35,3 % مقارنة بسنة 2014، مع العلم أن هذه النزعة شملت كل مجموعات المواد.

بلغت نسبة التضخم العالمية 0,2 % في شهر ديسمبر 2015 لكنها يمكن أن تغطي وضعيات متعددة ومختلفة جدا. إذ سجل تطور التضخم في سنة 2015 نوعا من الارتخاء في اقتصاديات الدول المصنعة، خاصة بسبب هبوط أسعار النفط وبقية المواد الأولية، في حين دفع الحط من قيمة العملة على مدى واسع في معظم اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية إلى ارتفاع التضخم العالمي معوضا بالتالي أثر التخفيض الناجم عن تراجع أسعار النفط.

عموما، كان تطوّر الأسعار عند الاستهلاك في الدول المصنعة أقل سرعة بوضوح من السنة الفارطة، أي 0,3 % مقابل 1,4 % سنة 2014، وبقي بالتالي دون الأهداف التي رسمتها البنوك المركزية في هذه الدول. كما استقرّ عامة التضخم العميق (دون الغذاء والطاقة)، لا سيما وأن تكلفة الوحدة لليد العاملة كانت ضعيفة عموما.

في الولايات المتحدة، بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها منذ بداية سنة 2015 أي 0,7 %.

في منطقة الأورو، تراجعت هذه النسبة إلى 0,2 % في شهر ديسمبر 2015 مقابل 0,3 % سنة 2014. ويعزى ضعف التضخم أساسا إلى هبوط أسعار الطاقة.

أما بالنسبة إلى **البلدان الصاعدة والنامية**، حافظ التضخم على نفس المستوى المسجل سنة 2014 أي 4,7 %.

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية، رفّع البنك المركزي الأمريكي **FED** في نسبة الفائدة الرئيسية في نهاية سنة 2015. في الواقع، تضافرت عدة عوامل لفائدة هذا الترفيع، خاصة تحسّن وضعية التشغيل وتسارع التضخم والتطور المشجع في قطاع العقارات.

كما قام **البنك المركزي الأوروبي** BCE من جهته في جانفي 2015 بإجراء مرونة جديدة في سياسته النقدية بإقرار برنامج هام لشراء سندات أعلن عنه ونفّذ انطلاقا من شهر مارس الموالي. وبالنظر في هذا البرنامج، تم توسيع قائمة الأصول المشتراة لتشمل السندات الحكومية لمنطقة الأورو في الأسواق الثانوية بمقدار 60 مليار أورو شهريا.

وحافظ البنك المركزي الأوروبي على أهم نسب الفائدة الرئيسية دون تغيير بـ 0,05 % و 0,3 % على التوالي.

وتركز اهتمامه على كيفية إيجاد حلول قانونية ومؤسساتية تسمح له بالتعامل مع اليونان التي ظل نظامها البنكي شبه مشلول طيلة شهر جويلية 2015. وفي هذا الإطار، كرّس البنك المركزي الأوربي تدخلاته تجاه البنوك اليونانية عبر تسهيلات السيولة العاجلة Emergency Liquidity Assistance، خاصة بعد إبرام اتفاق نهائي حول أزمة الديون اليونانية.

وهكذا حافظ البنك المركزي الأوروبي على سياسته النقدية التوسعية لإنعاش النشاط والتنقيص من مدة الانكماش خاصة مع نسب التضخم السلبية المسجلة في منطقة الأورو.

من جهة أخرى، أعلن البنك المركزي الصيني تخفيضا جديدا في نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 18,5 % خلال سنة 2015. ويهدف هذا الإجراء خصوصا لتخفيف الضغوط على السيولة البنكية ودعم الاستهلاك الداخلي.

أما فيما يتعلق بتطور الأسواق المالية الدولية، فقد تفاقمت هشاشة أهم البورصات الدولية سنة 2105 حسب نسق تزايد المخاوف المتعلقة بوضعية الاقتصاديات الصاعدة والمضاربات المرتبطة بتقييس السياسة المالية الأمريكية.

وكانت هذه المخاوف وراء تقلص ملحوظ في تدفق رؤوس الأموال نحو البلدان الصاعدة وارتفاع فوارق نسب الإنتاج، فضلا عن الحط من قيمة عملة هذه الدول وبالتالي تراجع قيمة الأسهم. وينبغي التذكير بتضافر عديد التوترات المالية التي فاقمت هشاشة الأسواق المالية طيلة السنة، مثل أزمة الديون اليونانية ومخاطر انتقالها إلى بقية الدول الطرفية في منطقة الأورو، وانهيار البورصة في الصين، في صائفة 2015، تبعا للإجراءات الجديدة التي اتخذتها سلطات البلد للحد من عمليات المضاربة في القطاع البنكي الموازي وإعلان البنك المركزي الصيني تعديلا في سياسة الصرف.

أما بالنسبة إلى أسواق الصرف الدولية، فقد تميزت بانخفاض الأورو مقابل الدولار (بحوالي 10 %). إذ استقرت نسبة صرف الأورو عند 1,0930 في شهر جويلية 2015. وقد شجع هذه النزعة محافظة البنك المركزي الأوروبي على سياسة أكثر تساهلا وخاصة فرضية رفع البنك المركزي الأمريكي للنسب وهو ما تحقق أخيرا في شهر ديسمبر 2015.

المناخ الوطني

سجّلت نسبة النمو الاقتصادي تراجعا بنقطة ونصف بالمائة واستقرت عند 0,8 % طيلة سنة 2015 مقابل 2,3 % سنة 2014.

وعرف النشاط الاقتصادي بذلك ركودا وحتى انكماشا في القطاعات المنتجة الأساسية باستثناء قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي استفاد من الصابة الاستثنائية لزيت الزيتون.

في الواقع، أثرت عواقب العمليات الإرهابية بشدة على نشاط الخدمات التجارية، خصوصا السياحة والنقل الذين عرفتا مؤشراتهما تدهورا كبيرا مقاربة بسنة 2014.

كما عرفت الصناعات المعملية الأساسية، باستثناء الصناعات الغذائية، تقلصا. أما الصناعات غير المعملية، وخصوصا النشاط المنجمي، فقد سجلت تراجعا.

أما نسبة البطالة العامة فقد سجلت شبه ركود خلال سنة 2015 واستقرت عند 15,4 % مقابل 15 % سنة 2014. إلا أن نسبة بطالة خريجي التعليم العالي ارتفعت من 30,4 % سنة 2014 إلى 31,2 % سنة 2015.

وتبعا لنقص الأمطار في مختلف جهات البلاد، سيواجه الموسم الفلاحي 2015 - 2016 صعوبات، خصوصا بالنسبة إلى الزراعات الكبرى. ويجدر التذكير أن المساحات المبرمجة لزراعة الحبوب بلغت 1,450 ألف هكتار منها 80 ألف سقوية.

بالنسبة إلى قطاع الأشجار المثمرة، سجل إنتاج زيت الزيتون محصولا استثنائيا بـ 340 ألف طن سنة 2015 مقابل 70 ألف طن في الموسم الذي سبقه.

كما ارتفع انتاج التمور سنة 2015 بـ 10,3 % ليبلغ 246 ألف طن، في حين عرف إنتاج القوارص الذي قدر بـ 380 ألف طن تراجعا بـ 5 % مقارنة بمحصول سنة 2014.

وسجل قطاع الحليب خلال سنة 2015 تطورا في إنتاج الحليب بـ 6,1 % مقابل 5,6 % سنة 2014 ليبلغ 1,2 مليون طن.

أما إنتاج اللحوم الحمراء، فسجل تباطؤا خلال سنة 2015 أي 0,2 % مقابل 2,7 % سنة 2014 ليستقر عند 117,9 ألف طن.

وبالنسبة إلى قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك، سجل الإنتاج تراجعا بـ 3 % خلال سنة 2015 وانخفض إلى 112,8 ألف طن.

أما الموازنة الغذائي مع الخارج، فسجل عجزا بـ 91,1 م د فقط سنة 2015 مقابل 1,380 م د سنة 2014، وذلك بفضل ارتفاع الصادرات أي 7,8 % و 9 % على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن عائدات زيت الزيتون بلغت 1,892 م د أي حوالي 52 % من صادرات المنتوجات الغذائية وساهمت بحوالي 88 % في ارتفاعها. وهكذا ارتفعت نسبة التغطية بـ 37,9 نقطة مئوية لتستقر عند 97,6 %.

أما في مستوى القطاع الصناعي، نلاحظ تواصل التراجع خلال سنة 2015 أي 1,7- % مقابل 1- % سنة 2014. وذلك يفسر بانخفاض إنتاج الطاقة (6%-) تحت تأثير تقلص إنتاج المواد النفطية والغازية بـ 6,4 % والتدهور الكبير للإنتاج المنجمي (18,1%-) نظرا لتراجع إنتاج الفسفاط بـ 22,3 %.

كما سجل إنتاج الصناعات المعملية سنة 2015 ارتفاعا طفيفا بـ 0,2 % مقابل 1 % سنة 2014.

فعوّض انتعاش إنتاج الصناعات الغذائية سنة 2015 بنسبة 5,3 % مقابل 2,6%- وارتفاع إنتاج الصناعات المختلفة (0,9 % مقابل 3 %) تراجع بقية القطاعات، خصوصا الصناعات الكيميائية (5,3- % مقابل 2,2- %) وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (1,2- % مقابل 0,2- %) وصناعات مواد البناء والخزف والبلور (0,6 % مقابل 5,4 %) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (0,3- % مقابل 3,4 %).

بالنسبة إلى واردات مواد التجهيز والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، فقد سجلت تراجعا بـ 4 % مقابل ارتفاع بـ 10 % سنة 2014.

أما فيما يخص المبادلات التجارية للقطاع الصناعي مع الخارج، فقد سجلت صادرات الصناعات المعملية تراجعا بـ 1,2 % سنة 2015 مقابل ارتفاع بـ 8,7 % سنة 2014 وذلك رغم الانتعاشة الاقتصادية الطفيفة المسجلة في الدول الشريكة الأساسية لا سيما في منطقة الأورو.

وتحسّن العجز التجاري لقطاع الطاقة نسبيا بـ 6,8 % سنة 2015 ليستقر عند 3.391,6 م د. أما نسبة تغطية الصادرات للواردات فقد تراجعت بـ 13,8 نقطة مئوية وانخفضت من 50,7 % إلى 36,9 % سنة 2015.

وفاقمت المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد سنة 2015 تدهور القطاع السياحي. إذ واصلت المؤشرات الأساسية للقطاع السياحي تطورها السلبي.

كما سجلت الليالي السياحية الجملية تراجعا بـ 44,4 % مقارنة بسنة 2014 لتستقر عند 16,2 مليون ليلة. وهو تراجع شمل كل المناطق السياحية.

خلال سنة 2015، تراجع دخول السياح الأجانب الذي وصل إلى 4,2 مليون شخص بنسبة 30,8 % وشمل أساسا السياح الأوروبيين (53,6- %) لا سيما الفرنسيين (35,5- %) والألمان (48,7- %) والأنقليز (51- %) والإيطاليين (67- %).

كما انخفض تدفق السياح المغاربيين بـ 10,9 % ، نظرا لتراجع دخول الليبيين (30,9- %) رغم ارتفاع عدد السياح الجزائريين بـ 15,4 %.

وتراجعت العائدات السياحية بالعملة الصعبة بـ 33,4 % مقارنة بسنة 2014 وانخفضت إلى 2.355 م د.

وبالتوازي مع تراجع النشاط السياحي، انخفض النقل الجوي بـ 32,1 % سنة 2015 مقابل 0,7- % سنة 2014، ومسّ التراجع الخطوط الدولية (33,6- %) خلافا لارتفاع النقل على الخطوط الداخلية أي (21,2 %).

وسجل المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا بـ 0,2 % في شهر ديسمبر 2015 تبعا لارتفاع أسعار الملابس (1,3 %) رغم انخفاض أسعار المواد الغذائية.

بالنسبة إلى الانزلاق العام، سجل انكماش للأسعار خلال سنة 2015. واستقرت نسبة التضخم عند 4,1 % في شهر ديسمبر، في انخفاض واضح مقارنة بسنة 2014 وسنة 2013 أي 4,8 % و5,7 %. ويفسر ذلك بتباطؤ نسق أسعار المواد الغذائية (3,3 % مقابل 4,2 % سنة 2014) وتعريفات النقل (17 % مقابل 3,2 %).

واستقرت نسبة التضخم الوسيطة عند 4,9 % سنة 2015، أي نفس المستوى المسجل سنة 2014. إذ عرفت نسبة تضخم المواد الغذائية والمواد المصنعة تباطؤا في نسق التطور وبلغت 5,2 % و 4,8 % على التوالي مقابل 5,4 % و 5,2 % سنة 2014. في حين سجل تطور أسعار الخدمات ارتفاعا سنة 2015 ومرّ من 4,2 % سنة 2014 إلى 4,6 % سنة 2015.

أما بالنسبة إلى التجارة الخارجية، فتجدر الإشارة إلى تواصل الضغوط على ميزان الدفوعات تبعا لظرف وطني تميز بضعف النشاط الاقتصادي ووهن نسق النمو وتدهور الوضع الأمني والاجتماعي.

في الواقع، لا يزال عجز ميزان الدفوعات الجارية مرتفعا بمقدار 7,6 م د، أي 8,8 % من الناتج الداخلي الخام. إلا أن المستوى المقبول للمداخيل الصافية لرؤوس الأموال الخارجية التي بلغت ما يناهز 8,5 مليار دينار خلال سنة 2015 سمح بتمويل العجز الجاري وتحقيق فائض بـ 783 م د في مستوى الموازنة العام للدفوعات، واستقر مستوى المدخرات الصافية من العملة الصعبة عند 14.102 م د، أي مكافئ 128 يوم توريد بسنة 2015 مقابل 13.097 م د و 112 يوم توريد سنة 2014.

وتقلص العجز التجاري سنة 2015 بـ 11,6 % ليستقر عند 12.048 م د في علاقة بتراجع الواردات أي 5,7- % و 2,8- % على التوالي، وهذا أدى إلى تحسن نسبة التغطية بـ 69,6 %.

بالنسبة إلى المستوى النقدي، انضغطت السيولة البنكية من جديد خلال سنة 2015، بعد أن تحسنت نسبيا سنة 2014. وخفّت حاجة البنوك إلى السيولة في الثلاثي الرابع لسنة 2015 مقارنة بالثلاثي الذي سبقه.

وهكذا، تميزت نهاية سنة 2015 بارتفاع هام في الحساب الصافي بالإدارة العمومية بـ 648 م د، وانخفاض الأصول الصافية بالخارج بـ 585 م د وتقلص الأوراق والنقود الجارية بـ 205 م د.

وباعتبار تطور العوامل الذاتية للسيولة البنكية خلال الربع الأخير لسنة 2015، حصّلت عمليات السياسة النقدية في المعدل 5.427 م د أي 373 م د أقل من الثلاثي السابق. وبالتالي، انخفضت الحسابات الجارية العادية للبنوك المحفوظة بالبنك المركزي بـ 5 م د لتستقر عند 144 م د.

ولدفع الاستثمار المنتج وتحفيز الانتعاشة الاقتصادية، خفض البنك المركزي التونسي نسبته الرئيسية بـ 50 نقطة أساسية في شهر أكتوبر 2015، وأرجعها لـ 4,25 % بعد أن نجح في احتواء التضخم.

على مستوى آخر خلال سنة 2015، سجل الدينار في السوق البنكي هبوطا في القيمة بـ 7,1 % مقارنة باليان الياباني و 8,4 % مقارنة بالدولار الأمريكي وارتفاعا بـ 2 % مقارنة بالأورو و 1,4 % مقارنة بالدرهم المغربي.

الأرقام الرئيسية لنشاط البنك المركزي التونسي

الأصول الذاتية

بلغت الأصول الذاتية للبنك بنهاية سنة 2015 مبلغ 128,105 مليون دينار مقابل 126,330 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

تطور الأصول الذاتية (بالمليون دينار)

	2014	2015	نسبة النمو
رأس المال	90,000	90,000	-
الأسهم الذاتية	-0,840	-0,840	-
المدخرات	47,126	47,238	0,2
النتائج المؤجلة	958	-9.956	-1139,2
النتيجة الصافية للاستغلال	-10,914	1,663	-115,2
الجملة	**126,330**	**128,105**	1,4

أنشطة الاستثمار:

المصادقات:

بلغت المصادقة على أنشطة الاستثمار 190,530 مليون دينار سنة 2015 مقابل 169,467 مليون دينار سنة 2014.

نمو المصادقات (بالمليون دينار)

	مصادقات 2015	مصادقات 2014	نسبة النمو (%)
القروض متوسطة وطويلة المدى	78,015	85,275	-8,5

المساهمات	275	-	-
الإيجار المالي	36,576	28,890	26,6
جملة المصادقات للمؤسسات	**114,866**	**114,165**	**0,6**
جملة المصادقات	**75,664**	**55,302**	**36,8**
الجملة	**169,467**	**190,530**	**12,4**

الالتزامات:

ارتفعت الالتزامات في شكل قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات والخواص والالتزامات في شكل حصص مساهمة وإيجار مالي سنة 2015 إلى 177,397 مليون دينار مقابل 112,965 مليون دينار سنة 2014.

نمو الالتزامات (بالمليون دينار)

	التزامات 2015	**التزامات 2014**	نسبة النمو (%)
القروض متوسطة وطويلة المدى	74,922	38,830	92,9
المساهمات	200	-	-
الإيجار المالي	26,639	18,979	40,4
جملة الالتزامات للمؤسسات	**101,761**	**57,809**	**76,0**
جملة الالتزامات للأفراد	**75.636**	**55,156**	**37,1**
الجملة	**177,397**	**112,965**	**57,0**

سجلت الالتزامات في شكل قروض متوسطة وطويلة المدى ارتفاعا بـ 36,092 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 أي (92,9 + %) و 7,660 مليون دينار في شكل إيجار مالي أي (40,4 + %). كما سجّلت الالتزامات لفائدة الأفراد تحسنا بـ 37,1 % في شهر ديسمبر 2015 مقارنة بـ 2014، أي 20,480 مليون دينار.

الدفوعات:

بلغت الدفوعات في شكل قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات والأفراد والدفوعات في شكل حصص مساهمة وإيجار مالي 173,304 مليون دينار سنة 2015 مقابل 110,907 مليون دينار سنة 2014، أي ارتفاعا بـ 56,3 %.

نمو الدفوعات (بالمليون دينار)

	المنجز سنة 2014	**المنجز سنة 2015**	نسبة النمو (%)
القروض متوسطة وطويلة المدى	57 ,851	41,128	40,7
المساهمات	0,050	-	-
الإيجار المالي	22,722	15,298	48,5

جملة الدفوعات للمؤسسات	**80,623**	**56,426**	**42,9**
جملة الدفوعات للأفراد	**92,681**	**54,481**	**70,1**
الجملة	**173,304**	**110,907**	**56,3**

الأنشطة التجارية:

تطور القروض قصيرة المدى:

عرفت القروض قصيرة المدى تطورا بـ 60,952 مليون دينار سنة 2015 أي بنسبة 39,8+ % مقارنة بسنة 2014 ومرت من 153,138 مليون دينار سنة 2014 إلى 214,090 مليون دينار سنة 2015.

الأنشطة التجارية (بالمليون دينار)

	2015	**2014**	نسبة النمو (%)
قروض التصرف بالدينار	85,071	64,460	32
تسهيلات السحب	38,338	35,087	9,3
قروض التصرف بالعملة الصعبة	82,963	52,741	57,3
تسبقة / إيداع	7,718	850	808
الجملة	**214,090**	**153,138**	**39,8**

العمليات مع الخارج: الاعتمادات المستندية

سجلت العمليات مع الخارج انخفاضا بـ 3,9 % سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، في علاقة بالوضع الاقتصادي للبلاد.

العمليات مع الخارج (بالمليون دينار)

	2015	**2014**	**نسبة النمو (%)**
فتح اعتمادات مستندية توريد	32,756	32,335	1,3
فتح اعتمادات مستندية تصدير	38	1,779	-97,9
الجملة	**32,794**	**34,114**	**-3,9**

الودائع والضمانات

بلغت الودائع والالتزامات الممضاة 55,2 مليون دينار سنة 2015 مقابل 50,642 مليون دينار سنة 2014، أي ارتفاعا بـ 9,1+ %.

الودائع والضمانات المسندة للحرفاء (بالمليون دينار)

	2015	2014	نسبة النمو (%)
ودائع السوق	4,149	40,415	6,8
ودائع أخرى وضمانات	7,066	5,174	36,6
ضمانات على الإيجار	226	-	-
ودائع الحرفاء	50,441	45,589	10,6
ودائع بنكية	4,795	5,053	-5,1
الجملة	**55,236**	**50,642**	**9,1**

موارد البنك:

بلغت موارد البنك 884,2 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 778,7 مليون دينار في نهاية سنة 2014، أي بارتفاع بـ 13,7 %.

تطور موارد البنك (بالمليون دينار)

	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	نسبة النمو (%)
الأصول الذاتية	128,105	126,330	3,7
القروض	184,772	179,272	2,1
ودائع الحرفاء	571,320	473,133	20,7
	884,197	**778,735**	**13,7**

القروض والموارد الخارجية:

بلغت القروض الخارجية والداخلية 184,772 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 179,272 مليون دينار في نهاية سنة 2014، أي بارتفاع بـ 3,1 %.

تطور القروض (بالمليون دينار)

	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	فارق ديسمبر 2014/2013	
			القيمة	%
خطوط خارجية	14,640	20,476	-5,836	-28,5
قروض إجبارية	88,250	105,500	-17,250	-16,4
قروض بين البنوك	9,000	14,000	-5,000	-35,73
قروض في السوق النقدية بالعملة الصعبة	12,882	2,296	10,586	461,1
قروض في السوق النقدية بالدينار	60,000	37,000	23,000	62,2
جملة القروض	**184,772**	**179,272**	**5,500**	**3,1**

الودائع:

بلغت ودائع الحرفاء 571,3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 473,1 مليون دبنار في 2014 أي بارتفاع بـ 20,8 %.

تطور الموارد المتأتية من الودائع

	2015		2014		نسبة النمو (%)
	القيمة	%	القيمة	%	
حسابات الادخار	46,866	8,2	41,423	8,8	13,1
حسابات آجلة	200, 321	35,1	154,475	32,6	29,7
مجموع الودائع الآجلة	**247,187**	**43,3**	**195,898**	**41,4**	**26,2**
الحسابات المرئية	115,387	20,2	104,532	22,1	10,4
مجموع الودائع بالدينار	**362,574**	**63,5**	**300,430**	**63,5**	**20,7**
حسابات آجلة	**2,686**	**0,5**	**3,234**	**0,7**	**-16,9**
الحسابات المرئية	**206,060**	**36,1**	**169,469**	**35,8**	**21,6**
مجموع الودائع بالعملة الصعبة	**208,746**	**36,5**	**172,703**	**36,5**	**20,9**
مجموع الودائع	**571,320**	**100**	**473,133**	**100**	**20,8**

نتائج البنك:

بلغت نتائج البنك 28,3 مليون دينار في ديسمبر 2015 مقابل 27,0 مليون دينار في نهاية سنة 2014، أي بارتفاع بـ 4,8 %.

تطور النتائج (بالألف دينار)

	نتائج 2015	نتائج 2014 (*)	نسبة النمو (%)
الفوائض والمداخيل المشابهة	41,197	35,804	15,1
العمولات	10,802	8,674	24,5
مرابيح/ الأوراق المالية	4,556	3,542	28,6
عائدات/ المحفظات	519	437	18,8
النتائج الجملية للتصرف البنكي	**57,074**	**48,457**	**17,8**
الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة	28,274	21,083	34,1
العمولات المستحقة	452	332	36,1
جملة مصاريف التصرف البنكي	**28,726**	**21,415**	**34,1**
الناتج البنكي الصافي	**28,348**	**27,042**	**4,8**
مصاريف الأعوان	14,406	13,143	9,6
مصاريف أخرى	5,666	5,400	4,9
منحة التقاعد	1,786	-	-
نتائج أخرى	43	58	-25,9

مدخرات	-1596	-1631	-2,1
نتائج التصرف الخامة	**4937**	**6 926**	**2,9**
مخصصات المدخرات	328	-17 957	-101,8
مرابيح متأتية من عناصر عادية أخرى	-3,480	220	-1681,8
النتيجة	**1.786**	**-10 811**	**-116,5**
الضريبة على المرابيح	-123	-103	19,4
النتيجة الصافية	**1 663**	**-10 914**	**-115,2**

(*) البيانات المقارنة أعيدت معالجتها

تطور المرابيح البنكية

سجلت المرابيح البنكية نموا بـ 17,8 %، إذ مرت من 48,457 مليون دينار سنة 2014 إلى 57,074 مليون دينار سنة 2015، بفضل ارتفاع مداخيل القروض طويلة وقصيرة المدى للأفراد بحوالي 3,0 مليون دينار. وبلغت مداخيل القروض قصيرة المدى للشركات 10,1 مليون دينار في شهر ديسمبر 2015 مقابل 7,9 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

تطور المصاريف البنكية:

سجلت مصاريف التصرف البنكي ارتفاعا بـ 34,14 % خلال سنة 2015 مقارنة بتصرف سنة 2014 لتبلغ 28,726 مليون دينار سنة 2015 مقابل 21,415 مليون دينار سنة 2014.

ويفسر هذا النمو أساسا بارتفاع الفوائض على ودائع الحرفاء بمبلغ 6,9 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقارنة بديسمبر 2014 وارتفاع حجم الودائع الآجلة بمبلغ 69,7 مليون دينار من جهة أخرى.

كما أن معدل النسبة النقدية المتوسطة (للسنة) انخفض من سنة 2014 إلى سنة 2015 إذ مرّ من 4.82 % سنة 2014 إلى 4.71 % سنة 2015.

النتيجة:

سجلت نتائج البنك في نهاية ديسمبر 2015 ربحا بـ 1,663 مليون دينار مقابل عجز بـ 10,914- مليون دينار سنة 2014.

ويلاحظ أن تطبيق المنشور عدد 21 لسنة 2013 الصادر عن البنك المركزي التونسي في 30 ديسمبر كان له أثر كبير على نتائج سنة 2014 ومن ثم العجز الحاصل بـ 10,9 م د إذ ثقلت نتائج البنك بمدخرات إضافية بمبلغ 6,343.

بنك تونس والإمارات

القوائم المختومة يوم 31 ديسمبر 2015

الموازنة المختومة يوم 31 ديسمبر 2015
(الوحدة: ألف دينار)

الأصول	العدد	2015/12/31	2014/12/31
الخزانة والأموال لدى البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	17 262	30 438
ديون على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	92 351	118 912
ديون على الحرفاء	**3**	659 573	531 285
محفظة الاستثمار	**4**	107 746	85 698
قيم ثابتة	**5**	14 815	15 139
أصول أخرى	**6**	14 621	13 268
جملة الأصول		**906 368**	**794 740**
الخصوم			
ودائع وموجودات المؤسسات البنكية والمالية	**7**	83 142	56 523
ودائع وموجودات الحرفاء	**8**	570 476	470 700
قروض وموارد خاصة	**9**	107 527	129 976
خصوم أخرى	**10**	17 118	11 211
جملة الخصوم		**778 263**	**668 410**
رؤوس الأموال الذاتية			
رأس المال		90 000	90 000
مدخرات		47 238	47 125
أسهم ذاتية		-840	-840
نتائج مؤجلة		-9 956	959
نتائج الفترة		1 663	-10 914
جملة رؤوس الأموال الذاتية	**11**	**128 105**	**126 330**
جملة الخصوم ورؤوس الأموال الذاتية		**906 368**	**794 740**

نتائج الالتزامات خارج الموازنة
مختومة في 31 ديسمبر 2015
(الوحدة: بالألف دينار)

	العدد	2015/12/31	2014/12/31
الخصوم الممكنة			
الضمانات والكفالات وبقية الضمانات المقدمة	**12**	55 346	50 642
اعتمادات مستندية		32 768	34 114
جملة الخصوم الممكنة		**88 114**	**84 756**
الالتزامات المقدمة			
التزامات التمويل المقدمة		110 510	24 338
التزامات على السندات		24 000	7 000
جملة الالتزامات المقدمة		**134 510**	**31 338**
الالتزامات المستلمة			
التزامات التمويل المستلمة	**13**	9 000	14 000
ضمانات مستلمة	**14**	554 732	356 550
جملة الضمانات المستلمة		**563 732**	**370 550**

قائمة النتائج المختومة في 31 ديسمبر 2015
(الوحدة: بالألف دينار)

	العدد	2015	2014
نتائج الاستغلال البنكي			
فوائض وإيرادات مشابهة	**15**	40 972	35 369
عمولات		10 801	8 674
مرابيح من عمليات الصرف		1 333	1 783
إيرادات محفظة الاستثمار	**16**	3 968	2 732
جملة نتائج الاستغلال البنكي		**57 074**	**48 558**
مصاريف الاستغلال البنكي			
فوائض مستوجبة ومصاريف مشابهة	**17**	-28 274	-21 083
عمولات مستوجبة		-452	-333
جملة مصاريف الاستغلال البنكي		**-28 726**	**-21 416**
الناتج الصافي البنكي		**28 348**	**27 142**
مخصصات للائتمان ونتيجة التصحيحات لقيم على الائتمان خارج الموازنة والخصوم	**18**	-2 025	-17 524
مخصصات للائتمان ونتيجة التصحيحات لقيم على محفظة الاستثمار	**19**	-1 128	-704
نتائج أخرى للاستغلال		44	15
مصاريف الأعوان	**20**	-14 950	-12 498
مصاريف عامة للاستغلال		-6 757	-6 002
مخصصات المدخرات على المنشآت والمعدات		-1 596	-1 474
مخصصات لاستيعاب غير القيم			-157
نتيجة الاستغلال		**1 936**	**-11 202**
رصيد الربح/ الخسارة المتأتي من عناصر أخرى عادية		-150	390
الضريبة على الشركات		-123	-102
نتيجة الأنشطة العادية		**1 663**	**-10 914**
النتيجة الصافية للفترة		**1 663**	**-10 914**
آثار التنقيحات المحاسبية		**0**	**0**
النتيجة الصافية للتصرف بعد التنقيحات المحاسبية		**1 663**	**-10 914**
النتيجة بالسهم (د ت)	**21**	**0.475**	**-3,118**

نتيجة تدفقات الخزينة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2015
(الوحدة: بالألف دينار)

نتائج الاستغلال	*العدد*	*2015*	*2014*
نتائج الاستغلال البنكي المستلمة		55 415	49 695
مصاريف الاستغلال البنكي المدفوعة		-28 441	-22 544
قروض وتسبقات/ تسديد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		-7 448	- 78 20
ودائع/ سحب ودائع للحرفاء		97 731	12 336
مبالغ مسلمة للأعوان ومختلفات		-24 189	-23 492
تدفقات أخرى للاستغلال		-118 105	-5 005
الضريبة على الشركات		-213	-109
تدفقات الخزينة المخصصة لأنشطة الاستغلال		**-25 250**	**-20 049**
أنشطة الاستثمار			
فوائض وأرباح محصلة من محفظة الاستثمار		252	39
مقتنيات/ إحالات على محفظة الاستثمار		-21 088	-17 579
مقتنيات/ إحالات على المنشآت والمعدات		-2 134	-2 514
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار		**-22 970**	**-67 323**
أنشطة التمويل			
إسناد قروض/ خلاص قروض		-17 250	-10 25
ترفيع/ تخفيض في الموارد الخاصة		-11 087	-4 816
أرباح مسلمة		-	-1 608
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة لأنشطة التمويل		**-28 337**	**-10 914**
أثر تفاوت القيم على السيولة ومقابل السيولة			
التفاوت الصافي للسيولة وما يعادل السيولة خلال الفترة		-76 557	-104 0
السيولة وما يعادلها في بداية الفترة		**81 626**	**-16 674**
السيولة وما يعادلها في نهاية الفترة	**22**	**5 069**	**81 626**

مذكرة حول القوائم المالية السنوية
(الأرقام بالألف دينار تونسي)

1- مرجعية إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد وتقديم القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبق مبادئ المحاسبة المعتمدة عموما في تونس لا سيما معيار المحاسبة العام عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 ومعايير المحاسبة البنكية NC 21/25 المؤرخة في 25 مارس 1999 وقواعد البنك المركزي التونسي التي ضبطها المنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 مثلما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2- أسس القيس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات حسب قياس عناصر التراث حسب الكلفة التاريخية. وبالتالي لم تخضع أصول البنك إلى أي هامش إعادة تقييم.

3. مبادئ المحاسبة المطبقة ذات الصلة

1.3. احتساب القروض متوسطة وطويلة المدى والمداخيل الملحقة بها

ترسم التزامات التمويل خارج الموازنة إلا في صورة إمضاء عقودها وهي تنقل إلى الموازنة تبعا لصرف المبالغ للقيمة الاسمية.

وتحتسب عمولة الدراسة أو التصرف بالكامل في النتيجة عند الصرف الأول.

وتحتسب مداخيل القروض ذات الفوائض المحتسبة مسبقا والتي تعاقد بشأنها البنك في الأجل المتفق عليه في حساب اقتراض ملحق للتسوية وهي تظهر في النتيجة بالنسبة الزمنية عند كل ختم محاسبي.

وتحتسب القروض ذات الفوائض المحتسبة بعديا في النتيجة على أن تكون نافذة.

ولا يدرج البنك في نتائجه الفوائد غير المسددة أو المخصّصة والتي تخضع لاتفاق أو إعادة جدولة أو توحيد بغض النظر عن تصنيف الالتزامات التي تتعلق بها. يتم فقط دمج الجزء المحصل فعليا في نتائج السنة المحاسبية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24. تخصم عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) أو الأصول التي يصعب استرجاعها آليا في الآجال (صنف 3) أو الأصول مسواة (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، من الأصول وتسجّل ضمن بند "الفوائد المخصّصة". وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها فعليا.

2.3. احتساب القروض قصيرة المدى والمداخيل المتعلقة بها

تسجل القروض قصيرة المدى خارج الموازنة على أن تكون محل تعاقد وتنقل إلى الموازنة على أساس الاستعمال. وتحتسب الفوائض على أن تكون نافذة.

3.3. احتساب الخيرات الممنوحة للإيجار

تسجل الخيرات الممنوحة للإيجار في أصول الموازنة حسب كلفة شرائها دون احتساب الأداء على القيمة المضافة وتحمل على خانة قروض الحرفاء. وهي تعتبر قروضا حسب المقاربة الاقتصادية لا التراثية.

وتسجل القيمة المستخلصة للخيرات الممنوحة للإيجار خارج الموازنة في قسم الالتزامات المقدمة.

4.3. احتساب محفظة السندات والمداخيل المتعلقة بها

تتكون محفظة السندات التي يمسكها البنك كليا من سندات الاستثمار. وتمسك هذه السندات بنية إحالتها في منظور متوسط وطويل المدى. وتصنف في سندات المساهمة:

- السندات التي تعد المحافظة المستدامة عليها استراتيجية لنشاط البنك،
- السندات التي تمثل مساهمات تمويل موضوع اتفاقية إحالة رجعية ولكن لم تتم إحالتها نهائيا.

تسجل المساهمات المكتتبة وغير المحررة في التزام خارج الموازنة حسب قيمة إصدارها وتنقل إلى الموازنة في تاريخ تحريرها.

وتحتسب السندات حسب سعر الشراء دون احتساب المصاريف. وينص على إحالة سندات المساهمة في تاريخ نقل ملكية السندات.

وتحتسب الأرباح على السندات التي يكتسبها البنك في النتيجة بمجرد المصادقة الرسمية على توزيعها.

5.3. احتساب الموارد والمصاريف المتعلقة بها

توضع التزامات التمويل المستلمة خارج الموازنة على أن تكون محل تعاقد وتنقل إلى الموازنة تبعا للسحب المنجز.

وتحتسب الفوائض وعمولات تغطية الصرف على القروض في النتيجة على أن تكون نافذة.

6.3. تقييم المخاطر وتغطية الالتزامات

1.6.3. المخصصات الفردية

تحدد المخصصات على مخاطر القروض حسب معايير قسمة تغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات موضوع منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي يضبط أصناف المخاطر التالية:

- الصنف 0: الأصول الجارية،
- الصنف1: الأصول التي تحتاج متابعة خاصة،
- الصنف 2: أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال
- الصنف 3: أصول يصعب استرجاعها آليّا في الآجال
- الصنف 4: الأصول المسواة.

وتتطابق نسبة التخصيص المعينة مع النسبة الدنيا لكل صنف مخاطر مطبق على الخطر الواقع تغطيته، أي مبلغ الالتزام مع طرح المصاريف المحفوظة وقيمة الضمانات المتحصل عليها.

وتتمثل قيمة المخصصات لكل صنف مخاطر مطبق فيما يلي:

- أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2): 20 %
- أصول يصعب استرجاعها آليّا في الآجال (صنف 3): 50 %
- أصول مسواة (صنف 4): 100 %.

بتاريخ 22 جويلية 2015، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 12 لسنة 2015 الذي وضع إجراءات استثنائية لدعم مؤسسات القطاع السياحي تتمثل فيما يلي:

- يمكن للمؤسسات المقرضة الإبقاء على صنف الخطر إلى 31 ديسمبر 2014 بالنسبة إلى المؤسسات التي انتفعت بإجراءات استثنائية وتجميد الأقدمية على معنى الفصل العاشر من المنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 بالنسبة إلى المؤسسات السياحية التي انتفعت بإجراءات الفصلين الأول والثاني من منشور البنك المركزي التونسي عدد 12 لسنة 2015.
- يمكن للمؤسسات المقرضة إعادة جدولة آجال دفع القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية بالنسبة إلى سنتي 2015 و2016. ويمكن البدء في تسديد الأقساط انطلاقا من سنة 2017.
- يتوقف الانتفاع من هذه الإجراءات على تقديم الشركة المعنية لمطلب في الغرض مصحوبا بمؤيدات انخفاض رقم المعاملات إلى 30 % على الأقل مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

سنة 2015، قدمت 16 شركة تشتغل في القطاع السياحي مطلبا إلى البنك للانتفاع بمزايا المنشور عدد 12 لسنة 2015.

مع ذلك، قام البنك بتصنيف المطالب طبق أحكام المنشور عدد 24 لسنة 1991.

2.6.3. المخصصات الجماعية

على المؤسسات المقرضة تكوين مخصصات ذات صبغة عامة تدعى "مخصصات جماعية" بالاقتطاع من المرابيح لتغطية المخاطر الكامنة في الالتزامات الجارية والالتزامات التي تتطلب متابعة خاصة (الصنف 1) على معنى الفصل 8 من المنشور عدد 24 لسنة 1991. لتقييم مقدار هذه المخصصات، لجأ البنك إلى المنهجية المرجعية التي أصدرها البنك المركزي التونسي في هذا الاتجاه.

في هذا الصدد، قدر بنك تونس والإمارات المخصصات حسب المنهجية المرجعية للبنك المركزي التونسي. وقدرت المخصصات التي عبأها البنك بنهاية 2015 بـ 5.013 أد منها 1355 أد بعنوان سنة 2015.

3.6.3. المخصصات الإضافية

بتاريخ 30 ديسمبر 2013، أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 21 لسنة 2014 الذي يفرض على البنوك تكوين مخصصات إضافية لتغطية المخاطر الصافية المستوجبة على الأصول التي لها أقدمية في الصنف 4 أعلى أو تساوي 3 سنوات، وذلك حسب النسب الدنيا التالية:

- 40 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية في الصنف 4 من 3 إلى 5 سنوات.
- 70 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية في الصنف 4 من 6 إلى 7 سنوات.

- 100 % من الخطر الصافي بالنسبة إلى الأصول التي لها أقدمية تساوي أو تفوق 8 سنوات.

نعني بالخطر الصافي قيمة الأصول بعد طرح:

- مصاريف محفوظة،
- ضمانات من الدولة ومؤسسات التأمين والمؤسسات المقرضة،
- ضمانات في شكل ودائع أو أصول مالية يمكن تصفيتها دون أن تتأثر قيمتها،
- مخصصات مكونة طبق أحكام الفصل 10 من المنشور عدد 24 لسنة 1991 الموجه إلى المؤسسات المقرضة.

في هذا الصدد، بلغ مقدار الاستعادة على المخصصات الإضافية الذي كونه البنك بعنوان التصرف المختوم في 2015/12/31 6320 أد ليرتفع به مقدار المخصصات الإضافية إلى 10340 أد.

4.6.3. المخصصات على المساهمات

أنجز تقييم سندات المساهمة في التاريخ المختوم بالرجوع إلى قيمة الاستعمال وأدى إلى تكوين مخصصات لتغطية نقص القيمة المسجلة التي قد تكتسي صبغة ثابتة.

بالنسبة إلى السندات غير المسعرة، يتم التقييم بالرجوع إلى القيمة الرياضية المصححة (باعتبار القيمة المحينة لتراث الشركة المدرجة) في التاريخ الأحدث. ويغطى نقص القيمة المحتمل تسجيله والذي يكتسي صبغة ثابتة بالمخصصات.

7.3. العمليات بالعملة الصعبة

تعالج العمليات التي يقوم بها البنك بالعملات الأجنبية طبق المعايير المحاسبية المتعلقة بالعمليات بالعملة الصعبة في المؤسسات البنكية NC23.

تسجل العمليات المنجزة بالعملة الصعبة في المحاسبة بطريقة مختلفة بمسك محاسبة مستقلة في كل عملة صعبة مستعملة. وتسمح هذه المحاسبة الممسوكة حسب النظام المسمى بالمزدوج بالتحديد الدوري لوضعية الصرف.

في كل ختم محاسبي، تحوّل عناصر الأصول والخصوم وخارج الموازنة التي ترد في محاسبات العملات الصعبة وتنزّل في المحاسبة بالعملة المرجعية.

8.3 المنشآت والمعدات وبقية الأصول غير الجارية

تحتسب المنشآت والمعدات حسب كلفة الشراء وتهتلك حسب الطريقة الخطية.

ونسب المدخرات كما يلي:

- عقارات الاستغلال: % 2,5
- أثاث المكاتب: % 20
- تجهيزات المكاتب: % 10
- وسائل النقل: % 20
- A A والتجهيزات: % 10

- تجهيزات إعلامية: 15 %
- برمجيات: 33 %

تسجل المصاريف المؤجلة في بقية الأصول عندما يكون أثرها إيجابيا على السنوات الموالية. وهي تستهلك على 3 سنوات.

إيضاحات تفسيرية (الأرقام بالألف دينار)

1.4. الأصول

الإيضاح 1: الخزينة والأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمكن تحليل هذا القسم كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
الخزينة وكالات دينار	2 510	2 094
الخزينة وكالات عملة صعبة	971	2 249
الخزينة IBS	160	260
البنك المركزي التونسي بالدينار	1 056	2 283
البنك المركزي التونسي بالعملة الصعبة	12 565	23 552
الجملة	**17 262**	**30 438**

الإيضاح 2: القروض على المؤسسات البنكية والمالية

تطورت القروض على المؤسسات البنكية والمالية إلى غاية 31 ديسمبر 2015 كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
قروض يومية وآجلة للبنوك	12 000	-
قروض بين البنوك بالعملة الصعبة	6 589	43 319
قروض "سواب" بالعملة الصعبة	12 907	2 259
موجودات عند النظراء المحليين	71	66
موجودات عند النظراء الأجانب	29 130	44 845
قروض على المؤسسات المالية	31 654	28 423
الجملة	**92 351**	**118 912**

الإيضاح 3: القروض على الحرفاء

تطورت القروض على الحرفاء إلى غاية 31 ديسمبر 2015 كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
اتفاق قروض قصيرة الأمد (1)	187 868	128 924
اتفاق قروض متوسطة وطويلة الأمد (2)	455 268	413 330
إيجار مالي (3)	38 323	31 491
حسابات دائنة للحرفاء	38 338	35 087
قيم قيد الاستخلاص	772	307
الإجمالي الخام	**720 569**	**609 139**
مصاريف محفوظة	(15 487)	(16 206)
مخصصات فردية	(40 496)	(57 990)
مخصصات جماعية	(5 013)	(3 658)
الإجمالي الصافي	**659 573**	**531 285**

(1)وتنقسم القروض قصيرة المدى والحسابات الملحقة بها كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
تحت التحصيل لم تسقط	168 042	117 252
تسبقة على الإيداع بأجل	7 774	850
الأصل غير المدفوع	13 520	11 669
الفوائض والعمولات المستخلصة مسبقا	-1 530	-859
القروض الملحقة	62	12
الجملة	**187 868**	**128 924**

(2) وتفصل القروض متوسطة وطويلة المدى والحسابات الملحقة كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
تحت التحصيل ولم تسقط	413 982	377 140
أصل سقط	582	769
فوائض وعمولات سقطت	318	103
أصل غير مدفوع	29 091	27 865
فوائض وعمولات غير مدفوعة	8 438	5 441
فوائض ستستخلص	2 675	3 875
تسبقة في الحسابات الجارية	186	187
فوائض مستخلصة مسبقا	-4	-2 046
الجملة	**455 268**	**413 330**

(3) وتفصل الالتزامات في شكل إيجار مالي كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
تحت التحصيل	37 827	30 290
أصل غير مدفوع	334	830
فوائض غير مدفوعة	38	112
فوائض مستوجبة	122	91
قروض أخرى	2	168
الجملة	**38 323**	**31 491**

وتنقسم الالتزامات بين أصول مصنفة وأصول غير مصنفة كما يلي:

طبيعة الالتزام		أصول غير مصنفة		أصول مصنفة		الجملة	
	2015	2014	2015	2014	2014	2015	2014
اتفاق قروض متوسطة وطويلة المدى	354 878	309 629	100 390	103 701	354 878	455 268	413330
اتفاق قروض قصيرة المدى	175 336	107 773	12 532	21 151	175 336	187 868	128924
إيجار مالي	37 411	30 031	912	1 460	37 411	38 323	31491
حسابات جارية مدينة	25 053	29 907	13 285	5 180	25 053	38 338	35087
الإجمالي الخام	**592 678**	**477 340**	**127 119**	**131 492**	**592 678**	**719 797**	**608832**
قيم قيد الاستخلاص	772	307			772	772	307
الإجمالي الخام	**593 450**	**477 647**	**127 119**	**131 492**	**593 450**	**720 569**	**609139**

وتنقسم جملة الالتزامات على الحرفاء حسب قطاع النشاط كما يلي:

طبيعة الالتزام	المؤسسات				الأفراد	قيم طور الاستخلاص	الجملة
	الفلاحة	الصناعة	الخدمات	السياحة			
اتفاق قروض متوسطة وطويلة المدى	9 473	81 519	83 215	85 903	195 158		455 268
اتفاق قروض قصيرة المدى	3 156	77 835	106 773	104	0		187 868
إيجار مالي	271	15 724	21 878	450	0		38 323
حسابات جارية مدينة	1 254	12 895	16 112	548	7 529		38 338
قيم قيد الاستخلاص						772	772
الإجمالي	**14 154**	**187 973**	**227 978**	**87 005**	**202 687**	**772**	**720 569**

الإيضاح 4: محفظة سندات الاستثمار

تطورت خانة سندات المساهمة كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
السندات المسعرة	7 288	7 288
السندات غير المسعرة	18 112	18 055
رصيد التصرف BTE SICAR	20 587	20 587
سندات المساهمة	62 809	40 342
قروض ملحقة	3 554	2 956
الإجمالي الخام	**112 350**	**89 228**
المخصصات	4 604	3 530
الإجمالي الصافي	**107 746**	**85 698**

الإيضاح 5: القيم الثابتة

تطورت خانة القيم الثابتة كما يلي:

المسمّى	القيمة الخام 2014	اقتناءات إحالات	القيمة الخام 2015	المدخرات 2014	مخصصات/ استرداد	القيمة الصافية 2015
الأراضي	4 002	0	4 002	0	0	4 002
البناءات	6 328	14	6 342	1 457	154	4 731
الأثاث وتجهيزات المكاتب	1 326	301	1 627	904	129	594
تحهيزات إعلامية	4 727	334	5 061	3 162	555	1 344
وسائل النقل	547	0	547	337	52	158
A A والتجهيزات	8 088	622	8710	4 019	705	3 986
الجملة	4 002	**1 271**	**26 289**	**9 879**	**1 595**	**14 815**

الإيضاح 6: خانات أصول أخرى

تنقسم خانة الأصول الأخرى كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
تسبقات للأعوان	356	331
قروض للأعوان	4 044	3 527
الدولة والجماعات المحلية	2 191	2 161

مدينون آخرون	4 119	3 046
قروض تكفلت بها الدولة	3 911	4 203
الجملة	**14 621**	**13 268**

2.4 الخصوم

الإيضاح 7: ودائع وموجودات المؤسسات البنكية والمالية

هذا القسم مفصّل كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
قروض وإعادة تمويل بالعملة الصعبة BCT	60 000	37 000
قروض وإعادة تمويل بالعملة الصعبة من السوق البنكية	12 882	2 296
قروض وإعادة تمويل بالدينار من السوق البنكية	9 000	14 000
موجودات النظراء الأجانب	111	226
القروض الملحقة	300	564
ودائع المؤسسات المالية المختصة	849	2 437
الجملة	**83 142**	**56 523**

الإيضاح 8: ودائع وموجودات الحرفاء

هذا القسم مفصّل كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
ودائع آجلة	133 821	103 538
ودائع آجلة بالعملة الصعبة	2 686	3 234
حسابات جارية أشخاص طبيعيون	26 477	22 761
حسابات جارية أشخاص معنويون	53 355	44 367
حسابات ادخار	46 866	41 423
حسابات مهنية بالعملة الصعبة	4 192	4 198
ودائع بالدينار القابل للتحويل	4 168	4 927
شهائد إيداع	66 500	48 500
حسابات مسدي خدمات بالعملة الصعبة	784	856
حسابات تجارة دولية	386	876
أشخاص غير مقيمون	196 901	158 612
مبالغ أخرى للحرفاء	34 340	37 408
الجملة	**570 476**	**470 700**

الإيضاح 9: قروض وموارد خاصة

هذا القسم مفصّل كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
قروض خارجية قيد التحصيل	14 704	20 476
مصاريف مالية / قروض خارجية	231	422
قروض رقاعية قيد التحصيل	88 250	105 500
قروض أخرى	1 401	-
مصاريف مالية/ قروض رقاعية	2 941	3 578
الجملة	**107 527**	**129 976**

وتطورت القروض الخارجية كما يلي:

المسمّى	قيد التحصيل 2015/12/31	قيد التحصيل 2014/12/31
خط رأس مال مخاطر	65	65
البنك الأوروبي للاستثمار 2	2 308	3 377
خط البنك الدولي للإنشاء والتعمير 34,8 م €	2 981	2 981
خط الشراكة الإيطالية (63 م)	14	36
البنك الإفريقي للتنمية 4	6 445	12 890
الخط الإيطالي 60 مليار ليرة	578	0
الخط الاسباني	1 842	0
خط المؤسسات الصغرى والمتوسطة / EMIT	471	1 127
الجملة	**14 704**	**20 476**

الإيضاح 10: خصوم أخرى

هذا القسم مفصّل كما يلي:

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
هياكل اجتماعية	1 869	1 567
أعوان	3 052	3 099
الدولة والجماعات المحلية	1 425	1 124
مقرضون آخرون	6 556	2 144
قيم مستوجبة بعد الاستخلاص (1)	4 216	3 277
الجملة	**17 118**	**11 211**

(1) تمثل القيم المستوجبة بعد الاستخلاص الفارق الصافي بين القيم التي يصدرها الحرفاء للاستخلاص والقيم المستوجبة بعد الاستخلاص.

3.4. الأصول الذاتية

	رأسمال اجتماعي	أسهم ذاتية	مدخرات قانونية	مدخرات ذات نظام خاص	الرصيد الاجتماعي	مدخرات للمخاطر البنكية	مدخرات أخرى	أرباح ADP مقتناة	التنقيحات المحاسبية	النتائج المنقولة	النتيجة الصافية للتصرف	الجملة
الرصيد في 2014/12/31	**90 000**	**-840**	**7 372**	**22 344**	**4 079**	**130**	**13 200**	**835**	**0**	**124**	**-10 914**	**126 330**
اعتمادات المدخرات القانونية												-
اعتمادات المدخرات ذات النظام الخاص												-
عمليات / رصيد اجتماعي					112							**112**
توزيع المرابيح												
توزيع مرابيحADP المقتناة												
النتائج المنقولة										-10 914	10 914	
اعتمادات مدخرات أخرى												
مدخرات لإعادة الاستثمار المعفى												
نتائج تصرف 2015											1 663	**1 663**
الرصيد في 2015/12/31	**90 000**	**-840**	**7 372**	**22 344**	**4 191**	**130**	**13 200**	**835**	**0**	**-10 790**	**1 663**	**128 105**

وتفصل حركة الرصيد الاجتماعي بعنوان 2015 كما يلي:

المسمّى	المقدار
الرصيد في 2015/01/01	4 079
الفوائض	112
الإجمالي الصافي	**4 191**

4.4 الالتزامات خارج الموازنة

الإيضاح 12: ضمانات وكفالات تضامنية وضمانات أخرى

يفصّل هذا القسم كما يلي

المسمّى	2015/12/31	2014/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	47 704	45 040
القيمة المستخلصة وقبول دفع الإيجار المالي	225	204
ضمانات لفائدة المؤسسات البنكية	7 417	5 398
الجملة	**55 346**	**50 642**

الإيضاح 13: التزامات التمويل المستلمة

في 31 ديسمبر 2015، قدرت التزامات التمويل المستلمة بـ 9.000 ألف دينار.

الإيضاح 14: الضمانات المستلمة

تقدر الضمانات المستلمة في شكل رهون بـ 554.732 ألف دينار.

5.4 قائمة النتائج

الإيضاح 15: فوائد ومداخيل مماثلة

يأتي تفصيل هذا البند كما يلي:

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
عمليات الخزينة ما بين البنوك	541	564
فوائد القروض	37 453	32 430
عائدات الإيجار المالي	2 796	2 226

عمولات التعهد	179	140
عمولات على الضمانات والكفالات	3	9
المجموع	**40 972**	**35 369**

الإيضاح 16: مداخيل محفظة الاستثمار

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
حصص أرباح	349	275
عائدات محفظة السندات	3 449	2 295
زائد قيمة على بيع السندات	170	162
المجموع	**3 968**	**2 732**

الإيضاح 17: الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة

يأتي تفصيل هذا البند كما يلي:

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
عمليات الخزينة ما بين البنوك	4 037	2 315
فوائد على القروض الخارجية	642	969
عمولات على القروض الخارجية	233	334
أعباء على القروض الرقاعية	5 453	6 438
فوائد على الإيداعات	17 909	11 027
المجموع	**28 274**	**21 083**

الإيضاح 18: مخّصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

يشمل هذا البند مخصص مدخرات قدره 3480 ألف دينار إثر التعديل الضريبي الذي خضع له بنك تونس والإمارات والمدمج في فيفري 2015.

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
استرجاع مرصودات على القروض	11 697	5 270
خسائر مستحقة على الفوائد	-4	-238
مخصّصات للمدخرات الفردية	-8 742	-21 532
مخصّصات للمدخرات الجماعية	-1 355	-638
مخصّصات للمدخرات خارج الموازنة	-141	-386
مخصصات خصوم أخرى	-3 480	0
المجموع	**-2 025**	**-17 524**

الإيضاح 19: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يأتي تفصيل هذا البند كما يلي:

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالسندات	-1 114	-933
استرجاع مرصودات على السندات	40	373
خسائر على السندات	-	-21
خسائر مالية المتعلقة بإهلاك سندات الخزينة القابلة للدمج	-34	-102
	-20	-21
المجموع	**-1 128**	**-704**

الإيضاح 20: أعباء الموظفين

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
مرتبات وأجور	11 510	9 282
استحقاقات تكميلية	540	527
أعباء إجتماعية	2 547	2 242
أعباء أخرى خاصة بالموظفين	241	311
مستحقات العطل	112	136
المجموع	**14 950**	**12 498**

الإيضاح 21: النتيجة لكل سهم

تأتي النتيجة لكلّ سهم والبيانات المستخدمة لتحديدها بعنوان سنة 2015 كما يلي

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
النتيجة الصافية	1 663	10 914 -
حصّة الأسهم ذات الأولويّة في الربح	0	0
النتيجة الصافية للأسهم العاديّة	1 663	10 914 -
متوسط عدد الأسهم العاديّة	3 500 000	3 500 000
النتيجة لكلّ سهم (بالدينار التونسي)	**0,475**	**3,118 -**

توافق النتيجة لكلّ سهم والمحدّدة بهذه الطريقة حصّة كلّ سهم من الأرباح الأساسيّة وكذلك حصّة كلّ سهم من الأرباح المنخفضة مثلما حدّدتها المعايير المحاسبيّة. وتحتسب هذه النتيجة بقسمة النتيجة الصّافية للأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة المحاسبيّة.

6.4 قائمة التدفقات النقدية

الإيضاح 22: السيولة وما يعادل السيولة

بلغت السيولة وما يعادل السيولة في 31 ديسمبر 2015 ما يعادل 5069 ألف دينار مقابل 81626 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014 ويأتي تفصيلها كما يلي:

المسمى	2015/12/31	2014/12/31
خزينة الفروع بالدينار	2 510	2 092
خزينة الفروع بالعملة الأجنبية	1 131	2 509
البنك المركزي التونسي بالدينار	1 056	2 283
البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية	12 565	23 552
القروض اليومية لفائدة البنوك	12 000	0
قروض بين البنوك بالعملة الأجنبية	19 496	45 578
أصول لدى المراسلين المحليين	71	63
أصول لدى المراسلين الأجانب	29 130	44 845
اقتراضات وإعادة تمويل بالعملة الأجنبية من السوق النقدية	-72 890	- 39 296
المجموع	**5 069**	**81 626**

7.4 مراجعة الوضعية الضريبية للشركة

خضع البنك لمراجعة شاملة للوضعية الضريبية شملت الضرائب والأداءات التالية:

الضرائب	الفترة
الضريبة على الشركات	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأقساط الإحتياطية	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأداء على القيمة المضافة	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الخصم من المورد	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأداء على التكوين المهني	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأداء على رقم المعاملات	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
المساهمة في صندوق التعويض	من 2013/01/01 إلى 2013/12/31
معلوم التسجيل	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31

تسلم البنك في 12 أكتوبر 2015 إشعارا بخصوص نتائج المراجعة المعمقة لوضعيتها الضريبية. بلغت الضرائب التي تطالب بها إدارة الضرائب ما مجموعه 8.327.023 دينارا تونسيا بحيث يقدّر الأصل بـ5547954 دينارا تونسيا وتقدر غرامة التأخير 2.779.068 دينارا تونسيا.

رّد البنك على هذا الإشعار مع جملة من التعليلات رافضا فحوى الإخلالات. مع ذلك قبلت الشركة تعديل بعض النقاط وقدمت في 31 ديسمبر 2015 ضرائب إضافية تدفع بهذا العنوان مجموعها 3.880.000 دينارا تونسيا.

الإيضاح 24: العمليات مع الأطراف المرتبطة

تأتي العمليات مع الأطراف المرتبطة ذات التأثيرات على حسابات السنة المحاسبية المختومة في 2015/12/31 كما يلي:

1. أحال بنك تونس والإمارات خلال السنة المحاسبية الحالية 2015، إلى الشركة المتفرعة عنه "الإستخلاص السريع" بعض القروض المشكوك في إمكانية تحصيلها بقيمة إجمالية قدرها 20.804 ألف دينار تونسي ومضمونة بالكامل بمخصصات ورسوم بنكية محفوظة. جرت هذه الإحالة للقرض بالدينار الرمزي.

2. تحصل بنك تونس والإمارات، خلال السنة المحاسبية الحالية 2015، من بنك تونس والإمارات "سيكار" (يحتفظ البنك عندها ب75% من رأس المال) على أرباح تصل إلى 293 ألف دينار تونسي.

   كما استفاد بنك تونس والإمارات "سيكار" بالإضافة إلى ذلك، من شروط تأجير تفضيلية من حسابه الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة عن هذه الشروط للسنة المحاسبية 2015 ما مجموعه 15.518 دينار تونسي.

3. أعطى بنك تونس والإمارات إلى بنك تونس والإمارات "سيكار"، وهي شركة متفرعة عن البنك، مبالغ مختلفة في شكل أموال مدارة. بلغ إجمالي هذه المبالغ إلى غاية 31 ديسمبر 2015 مبلغ 18337 ألف دينار تونسي. في مقابل هذه الأموال المدارة، تحصل بنك تونس والإمارات في 2015 فوائد استثمار بقيمة 224 ألف دينار تونسي وكذلك مكاسب على الإقراض بقيمة 162 ألف دينار تونسي. وعلاوة على ذلك، قام البنك بدفع عمولة تصرف بقيمة 407 ألف دينار تونسي إلى بنك تونس والإمارات "سيكار".

4. تحصل بنك تونس والإمارات، خلال السنة المحاسبية الحالية 2015، من شركة سيكاف تونس والإمارات على حصص أرباح بقيمة 56 ألف دينار تونسي.

5. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 31 جانفي 2007 اتفاقية الجهة الوديعة يضمن بموجبها بنك تونس والإمارات مهمة الجهة الوديعة للسندات والأموال التي تخصّ شركة الإستثمار التونسية الإماراتية ذات رأس المال المتغير "سيكاف". حدّدت أجرة الجهة الوديعة بمبلغ قدره 5 آلاف دينار تونسي وستتولّى بي تي إي"سيكار" سدادها كل سنة وفي الأجل المحدّد.

6. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 06 جانفي 2010 اتفاقية توزيع. في مقابل إسداء هذه الخدمة، يتلقى بنك تونس والإمارات من شركة سيكاف تونس والإمارات عمولة توزيع قدرها 0.4 % شاملة جميع الضرائب تحتسب سنويا على أساس صافي أصول شركة سيكاف تونس والإمارات . ويتمّ احتساب هذه التكاليف بصفة يومية وسيتم اقتطاعها من صافي أصول سيكاف. وسيتم دفع هذه العمولة كل ثلاثة أشهر، وتقدم من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد بمجرّد تقديم الفاتورة.

   بلغت العمولات المتحصل عليها من بنك تونس والإمارات بهذا العنوان 173 ألف دينار تونسي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

   أذن مجلس الإدارة الذي انعقد في 16 ديسمبر 2009 بإبرام هذا الاتفاق.

7. تم التوقيع على عقد إيجار مكتب مساحته 30 متر مربع يقع في مقرّ البنك بين بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات . يقدّر الإيجار السنوي بـ1.5 ألف دينار تونسي. تم الإتفاق والتراضي على إبرام هذا العقد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 1 نوفمبر 2006، قابلة للتجديد آليا.

8. تتمتّع شركة سيكاف تونس والإمارات بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة المستحقة من هذه الشروط 23193 دينار تونسي بعنوان السنة المالية 2015.

9. أبرم بنك تونس والإمارات في سنة 2004 مع شركة "جربة أغير" التي يملك البنك 43,62 % من رأس مالها، اتفاقية قصد وضع جدول لتسديد المبالغ غير المسددة التي تبلغ 451 1 ألف دينار والمتعلقة بالقرض الرقاعي 3250 ألف دينار والذي منح فيه بنك تونس والإمارات ضمانا. وتغطي آجال الأقساط الفترة المتراوحة من 1 مارس 2005 إلى 1 ديسمبر 2013. وتساوي نسبة الفائدة السنوية المعدل الشهري لنسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها 3 %.

أذن مجلس الإدارة في 27 أفريل 2004 بإبرام هذا الاتفاقيّة.

في 2015/12/31، تأتي تفاصيل تعهدات شركة جربة أغير كما يلي:

التعهد	المبلغ المطلوب
أصل غير مسدّد متوسط وطويل الأجل	**1966**
الفوائد والعمولات غير المسدّدة	**292**
المجموع	**2258**

10. أبرم بنك تونس والإمارات في نوفمبر 2004 مع "الشركة الجديدة لقرى الاصطياف" (S.N.V.V) التي يملك البنك 87,43 % من رأس مالها، اتفاقا يقضي بتعديل نسبة الفائدة الخاصة بإعادة جدولة الديون المبرمة في سبتمبر 2003 والمتعلقة بأقساط أصول الديون لدى بنك تونس والإمارات البالغة 481 4 ألف دينار. تم الترفيع في نسبة الفائدة السنوية من 6,75 % إلى المعدل الشهري لنسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها % 2,2. ولقد تمت الموافقة على الإتفاقية من طرف مجلس الإدارة الذي عقد في 27 أفريل 2004.

أبرم بنك تونس والإمارات خلال السنة المالية 2009 مع "الشركة الجديدة لقرى الاصطياف" (S.N.V.V)، عقد اقتراض بقيمة مليوني دينار مع نسبة فائدة تساوي نسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها 2,2 %، هذا القرض مستحق السداد على مدى سبع سنوات، بما في ذلك عامين إعفاء.

في 2015/12/31، تأتي تفاصيل تعهدات "الشركة الجديدة لقرى الاصطياف" (S.N.V.V) كما يلي:

التعهد	المبلغ المطلوب
مستحقات القروض متوسط وطويل الأجل	875
أصل غير مسدّد	4631
فوائد وعمولات غير مسدّدة	68
المجموع	**5574**

11. أوكل بنك تونس والإمارات سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع" التي يملك البنك فيها 99,73 % من رأس مالها، تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات. سيتحصل وكيل، مقابل خدماته، على عمولة تحتسب وفقا للجدول المرفق بهذا الاتفاق المبرم بين الطرفين. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

تجدر الإشارة أنه في 31 ديسمبر 2015، ورد مبلغ 1044 ألف دينار على مستوى الأصول في موازنة بنك تونس والإمارات. يقابل هذا المبلغ أرباح الأسهم المستحقة منها 450 ألف دينار تونسي تصرف نهاية فيفري 2015.

تتمتّع شركة "الاستخلاص السريع"، بالإضافة إلى ذلك، بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة 4914 دينار تونسي بعنوان السنة المالية 2015.

12. حدّدت أجرة المدير العام بموجب قرار وزير المالية بتاريخ 15 ديسمبر 2010. حيث تشمل، بالإضافة إلى الراتب والمنح، توفير سيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف المرفق. ارتفعت هذه الأجرة بعنوان السنة المحاسبية 2015 لتصل إلى مبلغ خام قدره 92 ألف دينار تونسي 16 ألف دينار تونسي من مساهمات أصحاب العمل.

13. يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حضور تحدّدها الجلسة العامة العادية في 17 جوان 2015. بلغت قيمة. هذه المكافآت بالنسبة للسنة المحاسبية 2015 مبلغا إجماليا قدره **85** ألف دينار تونسي. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع أعضاء مجلس الإدارة على مستوى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، لجنة المخاطر واللجنة التنفيذية للقروض، مرتبات إجمالية قدرها 113 ألف دينار تونسي بعنوان السنة المالية 2015.

التقرير العام لمراقبي الحسابات

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من طرف جلستكم العامة العادية بتاريخ 27 جوان 2012، يسرّنا أن نقدم لكم التقرير العام لمراقبة القوائم المالية لبنك تونس والإمارات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015 والمصاحبة لهذا التقرير التي تبين مجموع موازنة بقيمة 906.368 ألف دينار وربح صافي بقيمة 1.663 ألف دينار، إضافة إلى المراجعات والمعلومات الخاصة كما ينصّ عليها القانون واللوائح الجاري بها العمل والمعايير المهنية.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك تونس والإمارات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015 والتي تضم الموازنة وجدول التعهّدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2011 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية وملاحظات تضمّ ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات أخرى.

مسؤولية الإدارة في إعداد القوائم المالية وتقديمها

تتحمّل الإدارة مسؤولية إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بشكل سليم وفقا للمعايير المحاسبية التونسية. وتتضمن هذه المسؤولية تصميم نظام رقابة داخلية متعلق بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل سليم وخال من الأخطاء المادية الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ وتفعيلها ومتابعتها وإجراء التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف الراهنة.

مسؤولية مراقب الحسابات

إعتمد مجلس إدارتكم القوائم المالية. تتمثّل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية بناءا على أعمال التدقيق التي قمنا بها .لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقا لمعايير المراجعة المعمول بها في الجمهورية التونسية وطبقا لشروط تدقيق الحسابات المضمنة بمنشور البنك المركزي التونسي رقم 23 لسنة 1993 بتاريخ 30 جويلية 1993. وتقتضي هذه المعايير الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق طبقا للمعايير المهنية المعمول بها في البلاد التونسية. تتطلب منّا المعايير المذكورة الأخذ بالقواعد الأخلاقية وتخطيط وإنجاز مهام التدقيق بغاية التوصل إلى مستوى ضمان معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن خروجا عن القياس ذو أهمية نسبية.

ويقتضي التدقيق اعتماد إجراءات تمكن من تجميع عناصر إثبات كافية تؤيد المبالغ والمعلومات المدرجة صلب القوائم المالية. ويتم اختيار هذه الإجراءات على أساس تقدير مراقب الحسابات وكذلك على أساس تقييم خطر تضمن القوائم المالية إخلالات ذات أهمية نسبية متأتية من الغش أو من الأخطاء. وقد انتهج مراقب الحسابات في طريقة تقييم المخاطر المذكورة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المعمول بها صلب

المؤسسة، والمتعلقة بإعداد وبتقديم القوائم المالية بصورة عادلة قصد تحديد إجراءات تدقيق مناسبة أخذا بالظروف المحيطة وليس بغاية إبداء الرأي حول فعالية المراقبة الداخلية للمؤسسة.

وتتضمن أعمال التدقيق أيضا تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المستخدمة ومدي معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض القوائم المالية بصورة عامة.

هذا ونعتقد أن الإجراءات التي قمنا بها تمثل أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا حول القوائم المالية.

نعتقد أنّ هذه القوائم المالية قانونية وموثوق بها وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي لبنك تونس والإمارات في 31 ديسمبر 2015 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للنظام المحاسبي للمؤسسات المعمول به في الجمهوريّة التونسيّة.

فقرة ملاحظة

نلفت انتباهكم إلى الإيضاح عدد 7.4 حول القوائم المالية والمتعلقة بخضوع البنك إلى رقابة جبائية معمقة شملت مختلف الضرائب والأداءات بالنسبة للفترة الممتدّة من جانفي 2011 إلى ديسمبر 2013.

تمّ توجيه إشعار بالتعديل في 12 أكتوبر 2015، إلى البنك تطالب فيه المصالح الجبائية بدفع ضرائب وأداءات إضافية قدرها 8327 دينارا تونسيا منها 2779 ألف دينار تونسي كغرامة تأخير.

حرر البنك اعتراضا على أهمّ الإخلالات التي استوجبت التعديل، رغم ذلك وإلى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يتلقّ البنك أي ردّ من المصالح الجبائية.

في سبيل تغطية الخطر المذكور، قيّم البنك وأعدّ ضمانا قدره 3880 ألف دينار تونسي.

وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا إلى غاية هذا اليوم، فإنه لا يمكن تقدير التأثير النهائي بشكل دقيق.

لم يحمل رأينا أيّة تحفظات تتعلق بهذه المسألة.

فحوص خاصّة

كما قمنا بالفحوص الخاصّة طبقا للمعايير المهنية التي ينصّ عليها القانون.

تطبيقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بدراسة نزاهة وتطابق المعلومات ذات العلاقة بالحسابات ضمن تقرير تصرّف مجلس الإدارة. لا تستوجب منا المعلومات المذكورة في هذا التقرير ملاحظات خاصة.

كما قمنا في إطار عملية التدقيق بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية. نشير إلى أنه طبقا للفصل عدد 3 (جديد) من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 والمنقح بالقانون عدد 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، تمّ تسجيل ملاحظاتنا في تقريرنا حول الرقابة الداخلية.

كما أنّه بالإضافة إلى ذلك وتطبيقا لأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2001-2728 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، فقد قمنا بالفحوص اللازمة وليست لدينا ملاحظات نذكرها بشأن تطابق مسك الحسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك والقانون الجاري به العمل.

تونس، في 10 ماي 2016

مراقبا الحسابات

السيد أحمد بالعيفة	مكتب M.T.B.F
السيد محمد علي العواني الشريف	مكتب ECC Mazars

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015

سيداتي وسادتي المساهمين

في بنك تونس والإمارات

نعرض عليكم، بصفتنا مراقبي حسابات بنككم وتطبيقا لأحكام الفصل 29 من القانون عدد 2001-65 المتعلق بمؤسسات القرض والمنقح والمتمّم بالقانون عدد 2006-19 المؤرخ في 2 ماي 2006 والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، تقريرنا بشأن الإتفاقيات المبرمة.

وتتمثّل مسؤوليّاتنا في التأكّد من مدى احترام الإجراءات القانونيّة المتعلّقة بالترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات أو العمليّات وعلى سلامة إدراجها في القوائم الماليّة. حيث أنّه ليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصّة وبطريقة موسّعة على وجود مثل هذه الإتفاقيّات أو العمليّات، بل تنحصر مهمّتنا في إعلامكم بأهّم خصوصيّاتها وشروطها دون الوقوف على مدى جدواها وصحّتها وذلك على أساس المعلومات التي تمّ إشعارنا بها أو التّي تعرّضنا إليها عند القيام بأعمالنا. ويعود إليكم تقييم جدوى إبرام هذه الإتفاقيّات وإنجاز هذه العمليّات قصد المصادقة عليها.

أ) الإتفاقيات والعمليات المنجزة حديثا

نودّ أن نعلمكم أنّ مجلس إدارتكم قد أحاطنا علما بالعملية بالعملية التالية المبرمة خلال السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015:

أحال بنك تونس والإمارات إلى الشركة المتفرعة عنه "الإستخلاص السريع"، التي يمتلك فيها 99.73 % من رأس المال، قسطا من القروض مضمونة بالكامل بقيمة إجمالية قدرها 20.804 ألف دينار تونسي ومقابل 15 دينار تونسي.

أذن مجلس الإدارة بإنجاز هذه العملية في 24 مارس 2015.

ب) عمليات منجزة متعلقة بإتفاقيات سابقة

نعلمكم أنّ تنفيذ الإتفاقيات الآتي بيانها والمصادق عليها خلال السنوات المحاسبية الفارطة تواصل خلال السنة المحاسبية المنقضية:

1. أعطى بنك تونس والإمارات إلى بنك تونس والإمارات "سيكار"، وهي شركة متفرعة عن البنك، مبالغ مختلفة في شكل أموال مدارة. بلغ إجمالي هذه المبالغ إلى غاية 31 ديسمبر 2015 مبلغ 18337 ألف دينار تونسي.

   في مقابل هذه الأموال المدارة، تحصل بنك تونس والإمارات في 2015 فوائد استثمار بقيمة 224 ألف دينار تونسي وكذلك مكاسب على الإقراض بقيمة 162 ألف دينار تونسي.

   وعلاوة على ذلك، قام البنك بدفع عمولة تصرف بقيمة 407 ألف دينار تونسي إلى بنك تونس والإمارات "سيكار".

2. يتمتع بنك تونس والإمارات "سيكار" بشروط تأجير تفضيلية تتعلق حسابه الجاري الدائن وباعفاء من رسوم مسك الحساب. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة عن هذه الشروط للسنة المحاسبية 2015 ما مجموعه 15.518 دينار تونسي.

3. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات اتفاقية الجهة الوديعة يضمن بموجبها بنك تونس والإمارات مهمة الجهة الوديعة للسندات والأموال التي تخصّ شركة الإستثمار التونسية الإماراتية ذات رأس المال المتغير "سيكاف". يتلقّى بنك تونس والإمارات مقابل خدماته أجرة قدرها ألف دينار تونسي دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وتتولّى شركة سيكاف تونس والإمارات سدادها في الأجل المحدّد.

   وعلاوة على ذلك، كانت هذه الإتفاقية موضوع ملحق تعديلي بتاريخ 5 جانفي 2009 تمّ بموجبه تغيير الأجور المزمع تسلمها من قبل البنك. وبالفعل، ارتفع أجر الوديع إلى 5 آلاف دينار تونسي مع احتساب الأداءات الذي سيتم تسويته سنويا من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد.

   أذن مجلس الإدارة الملتئم في 16 ديسمبر 2009 بهذا الملحق التعديلي.

4. أبرم بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات في 06 جانفي 2010 اتفاقية توزيع. في مقابل إسداء هذه الخدمة، يتلقى بنك تونس والإمارات من شركة سيكاف تونس والإمارات عمولة توزيع قدرها 0.4 % شاملة جميع الضرائب تحتسب سنويا على أساس صافي أصول شركة سيكاف تونس والإمارات. ويتمّ احتساب هذه التكاليف بصفة يومية وسيتم اقتطاعها من صافي أصول سيكاف. وسيتم دفع هذه العمولة كل ثلاثة أشهر، وتقدم من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات في الأجل المحدّد بمجرّد تقديم الفاتورة.

   بلغت العمولات المتحصل عليها من بنك تونس والإمارات بهذا العنوان 173 ألف دينار تونسي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

   أذن مجلس الإدارة الذي انعقد في 16 ديسمبر 2009 بإبرام هذا الاتفاق.

5. تم التوقيع على عقد إيجار مكتب مساحته 30 متر مربع يقع في مقرّ البنك بين بنك تونس والإمارات وشركة سيكاف تونس والإمارات. يقدّر الإيجار السنوي بـ1.5 ألف دينار تونسي. تم الإتفاق والتراضي على إبرام هذا العقد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 1 نوفمبر 2006، قابلة للتجديد آليا.

6. تتمتّع شركة سيكاف تونس والإمارات بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن وبإعفاء من رسوم مسك الحساب. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة من هذه الشروط 23193 دينار تونسي.

7. أبرم بنك تونس والإمارات في سنة 2004 مع شركة "جربة أغير" التي يملك البنك 43,62 % من رأس مالها، اتفاقية قصد وضع جدول لتسديد المبالغ غير المسددة التي تبلغ 451 1 ألف دينار والمتعلقة بالقرض الرقاعي 3250 ألف دينار والذي منح فيه بنك تونس والإمارات ضمانا. يمتدّ جدول السداد من 1 مارس 2005 إلى 1 ديسمبر 2013. وتساوي نسبة الفائدة السنوية المعدل الشهري لنسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها 3 %.

أذن مجلس الإدارة في 27 أفريل 2004 بإبرام هذا الاتفاقيّة.

8. أبرم بنك تونس والإمارات في نوفمبر 2004 مع "الشركة الجديدة لقرى الاصطياف" (S.N.V.V) التي يملك البنك 87,43 % من رأس مالها، اتفاقا يقضي بتعديل نسبة الفائدة المتعلقة بإعادة جدولة الديون المبرمة في سبتمبر 2003 والمتعلقة بأقساط أصول الديون المستحقة من قبل هذه الأخيرة كقروض تحصلت عليها من بنك تونس والإمارات والبالغة 481 4 ألف دينار تونسي. تم الترفيع في نسبة الفائدة السنوية من % 6,75 إلى المعدل الشهري لنسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها 2,2 %.

تمت الموافقة على الإتفاقية من طرف مجلس الإدارة الذي التئم في 27 أفريل 2004.

أبرم بنك تونس والإمارات خلال السنة المالية 2009 مع "الشركة الجديدة لقرى الاصطياف" (S.N.V.V)، عقد اقتراض بقيمة مليوني دينار مع نسبة فائدة تساوي نسبة فائدة السوق النقدية تضاف إليها 1.5 %. هذا القرض مستحق السداد على مدى سبع سنوات، بما في ذلك عامين إعفاء.

9. أوكل بنك تونس والإمارات سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع" مهمّة استخلاص لحسابه تتعلق ببعض الديون. يتحصل الوكيل، مقابل خدماته، على عمولة تحتسب وفقا للجدول المرفق بهذا الاتفاق المبرم بين الطرفين.

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

تتمتّع شركة "الاستخلاص السريع"، بالإضافة إلى ذلك، بشروط تأجير تفضيلية في خصوص حسابها الجاري الدائن. بلغت الرسوم البنكية الدائنة الناتجة عن هذه الشروط 4914 دينار تونسي.

ج) التزامات وتعهدات الشركة تجاه المسيّرين

تتمثّل إلتزامات وتعهّدات البنك تجاه المسيّرين وفقا لأحكام الفصل 200 (جديد) الفقرة 2 خامسا من مجلة الشركات التجارية فيما يلي:

- حدّدت مستحقّات المدير العام بقرار من وزير المالية المؤرّخ في 15 ديسمبر 2010 وتشمل هذه المستحقّات: أجر شهري خام والمنح مع التمتّع بسيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف المرفق:

ارتفعت هذه الأجرة للسنة المحاسبية 2015 لتصل إلى مبلغ خام قدره 92 ألف دينار تونسي و16 ألف دينار تونسي من مساهمات أصحاب العمل.

- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حضور تحدّدها الجلسة العامة العادية في 14 جوان 2015. بلغت قيمة هذه المكافآت بالنسبة للسنة المحاسبية 2015 مبلغا إجماليا قدره 85 ألف دينار تونسي. وبالإضافة إلى ذلك، تمتع أعضاء مجلس الإدارة على مستوى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، لجنة المخاطر واللجنة التنفيذية للقروض، مرتبات إجمالية قدرها 113 ألف دينار تونسي للسنة المحاسبية 2015.
- علاوة على ذلك وبعيدا عن هذه العمليات، نعلمكم أنّنا لم نستلم أي إشعار بشأن أي اتفاقية أخرى مبرمة خلال السنة المحاسبية، ولم تكشف أعمالنا عن ممارسة أنشطة أخرى في إطار أحكام الفصل 29 من القانون عدد 2001-65 المتعلق بمؤسسات القرض، كما تم تعديله وإتمامه بالقانون عدد 2006-19 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 10 ماي 2016

مراقبا الحسابات

السيد أحمد بالعيفة	مكتب M.T.B.F
السيد محمد علي العواني الشريف	مكتب ECC Mazars

مجمع بنك تونس والإمارات

2. القوائم المالية المجمّعة
المختومة في 31 ديسمبر 2015

موازنة مجمّعة

السنة المحاسبية المختومة في 2015/12/31

(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

	الإيضاحات	2015/12/31	2014/12/31
الخزانة والأموال لدى البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	17 263	30 493
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	103 494	127 167
مستحقات على الحرفاء	**3**	662 095	528 380
محفظة السندات التجارية	**4**	34 583	49 789
محفظة الاستثمارات	**5**	94 528	63 813
سندات معاد تقييمها		-	2 022
أصول ثابتة	**6**	15 180	17 955
أصول أخرى	**7**	16 394	28 578
مجموع الأصول		**943 537**	**848 197**
رأس المال	**8**	90 000	90 000
احتياطيات	**9**	56 956	49 802
أسهم ذاتيّة		-840	-840
النتائج المؤجلة	**10**	-9 956	959
نتيجة السنة المحاسبية	**11**	1 929	- 10 280
الأموال الذاتية مساهمة المجمع		**138 089**	**129 641**
الأموال الذاتية مساهمة الأقليات	**12**	**46 069**	**37 692**
رأس المال الذاتي		**184 158**	**167 333**
إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**13**	83 142	47 410
إيداعات وأموال الحرفاء	**14**	554 236	470 912
اقتراضات وموارد خصوصية	**15**	102 513	136 196
خصوم أخرى	**16**	19 488	26 346
مجموع الخصوم		**759 379**	**680 864**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**943 537**	**848 197**

جدول التعهدات خارج الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

	2015/12/31	2014/12/31
الخصوم المحتملة		
ضمانات وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة	55 346	50 642
اعتمادات مستندية	32 768	34 114
مجموع الخصوم المحتملة	**88 114**	**84 756**
التعهدات المقدمة		
تعهدات التمويل المقدمة	110 510	24 338
تعهدات بموجب سندات	24 000	7 000
مجموع التعهّدات المقدّمة	**134 510**	**31 338**
التعهدات المقبولة		
تعهّدات التمويل المقبولة	9 000	14 000
ضمانات مقبولة	554 732	356 550
مجموع التعهّدات المقبولة	**563 732**	**370 550**

قائمة النتائج

الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2011

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

	الإيضاحات	السنة المحاسبية 2015	السنة المحاسبية 2014
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**60 198**	**53 193**
فوائض ومداخيل مماثلة	17	39 795	37 443
عمولات (في الإيرادات)	18	11 650	9 935
مرابيح المحفظة والسندات التجارية والعمليات المالية	19	7 877	5 045
مداخيل محفظة الإستثمار	20	876	770
مجموع تكاليف الإستغلال البنكي		**28 462**	**22 032**
الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة	21	27 748	21 590
عمولات مترتبة	22	687	442
خسارة على المحفظة والسندات التجارية والعمليات المالية		27	-
الناتج البنكي الصافي		**31 736**	**31 161**
مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم		-1 082	-16 496
مخصصات إحتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار		- 895	2 894
إيرادات إستغلال أخرى	23	40	247
مصاريف الأعوان	24	-15 706	- 13 568
أعباء الإستغلال العامة	25	-7 718	- 8 924
مخصصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	26	-1 673	- 3 196
نتيجة الإستغلال		**4 702**	**- 7 882**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى		-140	-57
الأداء على الأرباح	27	-204	-194
نتيجة الأنشطة العاديّة		**4 358**	**-8 133**
شركات معاد تقييمها		-	-
نصيب الأقليات		2 429	2 147
النتيجة الصافية		**1 929**	**- 10 280**

جدول التدفقات النقدية الموحّد

الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015

(الوحدة: ألف دينار تونسي)

أنشطة الإستغلال	2015	2014
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة	60 058	53 523
تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة	-30 149	-24 605
قروض وتسبقات / خلاص القروض والتسبقات المقدمة للحرفاء	-7 449	-78 204
ودائع / سحوبات الحرفاء	97 731	12 336
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون	-25 732	-24 730
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال	-117 881	-4 492
الضريبة المدفوعة على الشركات	-341	-331
التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن أنشطة الإستغلال	**-23 763**	**-66 503**
أنشطة الإستثمار		
فوائد وأرباح متأتية من محفظة الإستثمار	1 180	1 203
إقتناء / تفويت في محفظة الإستثمار	-25 423	-19 375
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة	-2 679	-2 660
التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن أنشطة الإستثمار	**-26 922**	**-20 832**
أنشطة التمويل		
إصدار أسهم	3 374	47
الزيادة / التخفيض في الموارد الخاصّة	-762	- 6 316
سداد قروض في السوق العامّة	-28 337	-10 250
استثمارات	-398	1 442
أرباح مدفوعة / محصلة	- 52	-1 684
التدفقات النقدية الصافية المخصصة / الناتجة عن أنشطة الإستثمار	**-26 175**	**-16 761**
تغيير في السيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية الحالية	-76 860	-104 096
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية	83 504	188 624
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**6 644**	**84 528**

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة

المختومة في 31 ديسمبر 2015

1. مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية مجمّعة

تم إعداد القوائم المالية لمجمع بنك تونس والإمارات وتقديمها طبقا للمعايير المحاسبية المعمول بها عموما في البلاد التونسية التي تنظّمها خاصّة:

- المعيار المحاسبي عدد 1
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى عدد 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسّسات
- قواعد البنك المركزي التونسي التي ينظمها منشوره عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمنشورين عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

2. تاريخ الختم

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2015 للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس

يقع إعداد القوائم الماليّة لبنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة.

4. مجال التجميع وطرقه

يتكوّن مجال تجميع مجمع بنك تونس والإمارات من:

- الشركة الأمّ : بنك تونس والإمارات
- الشركات الفرعيّة: وهي الشركات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة
- الشركات الشريكة: وهي الشركات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا

يمكن تقديم الطرق المستخدم في تجميع الشركات التي تدخل في إطار مجال التجميع كما يلي:

- **التجميع التّام**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز نصيب الأقليّة في الأموال الذاتيّة والنتيجة.

- **التقييم بالمعادلة**

تتطلّب هذه الطريقة تقييد المساهمة مبدئيا في التكلفة ثم التعديل في قيمة المساهمة للأخذ بعين الإعتبار التغييرات اللاحقة لإقتناء حصّة المستثمر في الأصول الصافية للشركة المجمعة.
ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات التي يؤثر عليها بنك تونس والإمارات تأثيرا ملحوظا.

طبقا لأحكام الفقرة 28 من المعيار المحاسبي عدد 35، تجمّع الشركات الفرعية التي لا تدرج ضمن مؤسسات القطاع المالي بداية من السنة المحاسبية 2005 اعتمادا على طريقة التجميع التّام.

يؤلف الجدول الآتي بيانه مجال التجميع وطرقه المستخدمة في سبيل إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك تونس والإمارات:

الشركات	القطاع	نسبة الرقابة	الصفة	طريقة التجميع	نسبة الفائدة
بنك تونس والإمارات	مالي	100 %	الأمّ	تجميع تامّ	100 %
شركة الإستثمار التونسية الإماراتية	مالي	100 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	100 %
الإستخلاص السريع	مالي	99.73 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	99.73 %
بنك تونس والإمارات - سيكار	مالي	100 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	99.93 %
شركة سيكاف تونس والإمارات	مالي	12.79 %	شركة تابعة	تجميع تامّ	12.79 %

تميّز مجال التجميع في سنة 2015 بـ:

- خروج الشركة الجديدة لقرى الإصطياف "S.N.V.V"، التي يملك البنك 87,43 % من رأس مالها. وقع إبرام اتفاق إحالة بين البنك والمشتري "شركة ماجدة تونيزيانا" بتاريخ 21 سبتمبر 2015 بقيمة 18215 ألف دينار تونسي مقسمة بين مساهمة بقيمة 8600 ألف دينار تونسي وديون بنكية بقيمة 9615 ألف دينار تونسي.

  منح مجلس السوق النقدية شركة "ماجدة تونيزيانا" القرار النهائي الخاص بهذه الإحالة في 11 أفريل 2016 المتعلق باقتناء جملة السندات المكونة لرأس مال الشركة الجديدة لقرى الإصطياف وذلك تبعا للقرار الصادر من قبل اللجنة العليا للاستثمار الملتئمة في 2016/03/15.
- خروج شركة جربة أغير، التي يملك البنك 43.67 % من رأس مالها والتي كانت مقدمة بموجب التقييم بالمعادلة. في الواقع، ارتفعت القوائم المالية الأخيرة المختومة من قبل مجلس إدارتها والمصادق عليها من قبل جمعيتها العامة في نهاية 2010.

5. القواعد المحاسبية للتقديم والتقييم

1.5. احتساب القروض وعائداتها

تسجل التعهدات بالتمويل خارج الموازنة عند الإلتزام بها وتحويلها إلى الموازنة عند إتاحة الأموال بقيمتها الإسمية.

تحتسب عمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

تحتسب عائدات القروض المسلمة والملتزم بها مسبقا عند حلول أجلها ضمن حساب ملحق بالتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية خلال كلّ سنة محاسبية مختومة.

تحتسب عائدات القروض ذات فائدة المحتسبة لاحقا ضمن النتيجة عند استخلاصها.

ينبغي ألا تدرج مؤسسات القرض ضمن منتجاتها الفوائد غير المسددة أو المخصّصة والتي تخضع لاتفاق أو إعادة جدولة أو توحيد بغض النظر عن تصنيف الالتزامات التي تتعلق بها. يتم فقط دمج الجزء المحصل فعليا في نتائج السنة المحاسبية طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24. تخصم عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) أو الأصول التي يصعب استرجاعها آلّيا في الآجال (صنف 3) أو الأصول مسواة (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، من الأصول وتسجّل ضمن بند "الفوائد المخصّصة". وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها فعليا.

2.5. احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الممتلكات الممنوحة بطريقة الإيجار المالي في أصول الموازنة حسب قيمتها الإسمية بدون إعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم بأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الإمتلاكية وبالتالي تسجّل ضمن بند "مستحقات على الحرفاء".

توزّع الأكريّة المفوترة بين جزئي الأصل والفوائد.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند التعهدات المعطاة.

يتّضح للشركات التي تستفيد من تمويل بطريقة الإيجار المالي الأصول المكتسبة في شكل موجودات ثابتة وتقوم بإهلاكها مع مرور عمرها الإنتاجي المقدر. في المقابل، تتبيّن لها خصوم. يتم تقسيم الاستحقاقات من خلال سداد الأصل والرسوم المالية.

تمّ معالجة التمويل في شكل إيجار مالي لإلغاء القروض والاقتراضات والأعباء والمداخيل البينية ونتيجة لذلك وقع تدوين الممتلكات المكتسبة في إطار الإيجار المالي على مستوى الموازنة المجمعة ويقع احتساب المستهلكات على أساس نسب الاستهلاك المعتمدة على مستوى المجمع .

3.5. احتساب محفظة السندات وعائداتها

تحتوي محفظة السّندات الممسوكة من قبل مجمع بنك تونس والإمارات للإستثمار على:

- سندات تجاريّة
- سندات مساهمة

وقد وقع تصنيف السندات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن الأصول على مستوى الموازنة المجمّعة في بند خاص.

- **السّندات التجاريّة**

تحتوي هذه المحفظة على:

- سندات المتاجرة: وهي السندات المتميّزة بسيولتها والتي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.
- سندات التوظيف: وهي السندات التي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في آجل لا يتجاوز السّنة.

- **سّندات المساهمة**

السندات التي تصنف ضمن سندات المساهمة هي:

- السّندات ذات الملكية الدائمة تعتبر إستراتجية لأنشطة المجمع
- السندات التي تمثل مساهمات تمويل والتي تخضع لإتفاقية إعادة إسناد ولكنها غير مسندة إلى حدّ الآن بصفة نهائية.

تسجّل الأسهم المكتتبة وغير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمة إصدارها وتدرج ضمن الموازنة في تاريخ دفعها.

تحتسب السندات دون اعتبار مصاريف الإقتناء. كما يسجّل التفويت في سندات المساهمة بتاريخ انتقال ملكيتها.

وتدرج أرباح الأسهم المتحصل عليها من قبل المجمع ضمن حسابات النتائج عندما تقع الموافقة على توزيعها بصفة رسميّة.

تدرج أرباح رأس مال السندات المفوت فيها ضمن حسابات النتائج عندما تكون مستحقة وعند وجود تأمين معقول فيما يتعلق بإستخلاصها.

- **السّندات المقيمة بطريقة المعادلة**

يتمّ إدراج التغيرات في حصّة المجمع في الأصول الصافيّة للشركات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن بند "سّندات مقيمة بطريقة المعادلة" بين أصول الموازنة المجمّعة وفي المقابل ضمن بند "النتيجة المجمّعة" بين الأموال الذاتيّة المجمّعة. وتعتبر هذه التغييرات عنصرا من نتيجة الإستغلال للمجمع حيث يتم إدراجها ضمن بند "الحصّة في أرباح الشركات المجمّعة حسب التقييم بالمعادلة" على مستوى قائمة النتائج المجمّعة.

إذا تجاوزت أو تساوت حصّة المجمع في خسائر المؤسّسة الشريكة مع القيمة المحاسبيّة للمساهمة المسجّلة حسب طريقة التقييم بالمعادلة، فإنّ المجمع عادة ما يتوقف عن الأخذ بعين الاعتبار حصّته في الخسائر اللاحقة. وبالتالي تضبط المساهمة بقيمة تساوي الصفر

4.5. احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثم تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات.

تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

5.5. تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

1.5.5. مخصّصات المخاطر على القروض

يتم تقييم مخصصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تصنيف وتغطية المخاطر ومتابعة التعهّدات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 الذي حدد أقسام المخاطر كما يلي:

- صنف 0: أصول جارية
- صنف 1: أصول تتطلّب متابعة خاصّة
- صنف 2: أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال
- صنف 3: أصول يصعب استرجاعها آليّا في الآجال
- صنف 4: أصول ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها

تتوافق نسبة المخصصات المتحصل عليها مع النسبة الدنيا حسب صنف المخاطر المطبق على المخاطر التي شملتها التغطية بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المخصصات حسب صنف المخاطر المطبقة على النحو التالي:

- أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2): 20 %
- أصول يصعب استرجاعها آليّا في الآجال (صنف 3): 50 %
- أصول ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها (صنف 4): 100 %

أصدر البنك المركزي في 22 جويلية 2015 المنشور عدد 12 لسنة 2015 يحدّد اجراءات استثنائية لدعم مؤسسات القطاع السياحي والتي تتلخص كما يلي:

✓ يمكن أن تحتفظ مؤسسات القرض بصنف المخاطر في 31 ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات التي استفادت من الإجراءات الاستثنائية وتجميد الأقدمية طبقا للفصل 10 مكرر 4 من المنشور عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991، بالنسبة للمؤسسات السياحية التي استفادت من إجراءات الفصل 1 والفصل 2 من منشور البنك المركزي عدد 2015-12.

✓ يمكن أن تعيد مؤسسات القرض جدولة استحقاقات السنوات 2015 و 2016 المتعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات السياحية. يمكن أن تبدأ مواعيد السداد في 2017.

✓ تتوقف الإستفادة من هذه الإجراءات على تقديم الشركة المعنية، لطلب في الغرض مرفق بمؤيدات على انخفاض مبيعات لا تقل عن 30 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

في عام 2015، تقدمت 16 مؤسسة تعمل في قطاع السياحة بطلب إلى الشركة الأم "بنك تونس والإمارات" في التمتع بفوائد المنشور عدد 2015-12.

ومع ذلك، شرع البنك في تصنيف تلك العلاقات طبقا لأحكام المنشور 91-24.

2.5.5. مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند إقفال الحسابات على أساس القيمة المتعارف عليها ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس القيمة الرياضية المنقحة (مع اعتبار القيمة المحينة لأصول الشركة التي اصدرتها) بتاريخ آخر قيمة محيّنة للشركة. ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

يتمّ تطبيق نفس هذه القواعد على السّندات التي تمّ التفويت فيها من بنك تونس والإمارات إلى شركة تونس والإمارات للإستثمار.

6.5. عمليات بالعملة الأجنبية

يقع تسجيل المعاملات المنجزة بالعملة الأجنبيّة ضمن المحاسبات بصفة منفردة من خلال مسك محاسبة مستقلة في كل عملة من العملات الأجنبية المستخدمة. تسمح عملية المحاسبة المذكورة الجاري مسكها وفقا للنظام المذكور بطريقة مزدوجة بالتحديد الدوري لوضعية الصرف.

تؤثر المصروفات والإيرادات المدرجة بالعملات الأجنبية على وضعية الصرف. ويتم ادراجها في الحسابات المفتوحة تحت كل عملة معنية حالما يتم استيفاء شروط احتسابها ثم تحويلها عند المحاسبة إلى الدينار التونسي.

7.5. الأصول الثابتة والأصول الأخرى غير الجارية

تحتسب الأصول الثابتة بقيمة اقتنائها ويقع إطفاؤها حسب الطريقة الخطيّة.

وتكون نسب الاستهلاك كالتالي:

- بناءات 2.5 %

- أثاث المكاتب % 20
- معدّات المكاتب % 10
- معدّات النقل % 20
- التهيئة والمنشئات % 10
- معدات معلوماتيّة % 15
- برمجيات معلوماتيّة % 33

يقع تسجيل الأعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى ذلك أنّ لها انعكاسا إيجابيا على السنوات المحاسبيّة السّابقة. ويقع امتصاصـها على مدى ثلاث سنوات.

6. القواعد الخاصّة بالتجميع

1.6. معالجة فوارق التجميع الأوّل

تمثّل فوارق التجميع الأول الإختلاف بين أسعار اقتناء السّندات والحصّة التي تمثلها في الأصول المحاسبيّة الصّافيّة للشركة المجمّعة بتاريخ الإقتناء. ويتمّ توزيع هذا الفارق بين فارق التقييم والقيمة الإضافيّة الناتجة عن الإقتناء كما يلي:

- **فارق التقييم**

وهو الفارق بـين القيمة الصحيحة للأصول والخصوم المحدّدة من قبل الشركات المجمعة وقيمتها المحاسبيّة الصافية في تاريخ كل عملية إقتناء.

- **القيمة الإضافيّة الناتجة عن الإقتناء**

وهي الفرق بين فارق التجميع وفارق التقييم المحتسب. ويتمّ إدراجه ببند "الأصول" من الموازنة المجمّعة. ويتمّ استهلاكها على مدّة استعمالها دون أن تتعدّى مدّة الإستهلاك عشرين سنة.

2.6. الأرصدة والمعاملات المتبادلة داخل المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح والمصروفات الناتجة عنها والتي تخصّ شركات فرعيّة خاضعة لإدماج تامّ.

3.6. معالجة الأداء

يتمّ إعداد القوائم الماليّة الموحدة باعتماد طريقة الأداء المؤجّل. ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار الإنعكاسات الجبائيّة المقبلة، الأكيدة أو المحتملة، الدائنة أو المدينة، للأحداث والعمليّات الماضيّة أو الجاريّة.

ويتمّ احتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنيّة التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنيّة.

أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة الخاضعة للأداء في المستقبل.

7. أهم المعالجات المعادة التي تمّ إجراؤها في الحسابات المجمّعة

1.7. مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمع، وقد تمثلت هذه التعديلات في:

- طرق استهلاك الأصول الثابتة الماديّة
- احتساب الممتلكات المقبولة والمقدّمة بعنوان الإيجار المالي حسب التمشي الإقتصادي
- حذف الاحتياطيات الخاصة المتعلقة بإعادة التقييم

2.7. حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع

وقد وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، وقد شمل الحذف بالخصوص:

- الحسابات الجاريّة بين شركات المجمّع
- العمولات بين شركات المجمّع
- المدّخرات المكوّنة بعنوان سندات شركات المجمّع
- أرباح الأسهم التي وزعتها الشركات المجمّعة لفائدة بنك تونس والإمارات
- تفويت بنك تونس والإمارات في جزء من مستحقاتها على الحرفاء لفائدة شركة الإستخلاص السّريع
- تفويت بنك تونس والإمارات في سندات مساهمة لفائدة شركة تونس والإمارات للإستثمار
- المخزونات في شكل أموال مدارة يشغلها بنك تونس والإمارات والإستخلاص السريع مع بنك تونس والإمارات "سيكار"

8. إيضاحات تفسيرية

(الأرقام بالألف دينار)

الإيضاح 1: الخزينة والأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يقدم هذا القسم في 2015/12/31 رصيدا قدره 17263 ألف دينار تونسي مقابل 30493 ألف دينار تونسي في 2014/12/31 ويأتي تفصيله كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	17263	30493
الجملة	17263	30493

الإيضاح 2: القروض على المؤسسات البنكية والمالية

يقدم هذا القسم في 2015/12/31 رصيدا قدره 103494 ألف دينار تونسي مقابل 127167 ألف دينار تونسي في 2014/12/31 ويأتي تفصيله كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	92 325	116 274
الإستخلاص السريع	458	563
سيكاف	10 711	10 256

الجملة	103 494	127 167

الإيضاح 3: القروض على الحرفاء

بلغت القروض على الحرفاء في 2015/12/31 رصيدا صافيا من المدخرات قدره 662095 ألف دينار تونسي مقابل 528380 ألف دينار تونسي في 2014/12/31 ويأتي تفصيلها كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	661 690	526 934
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	702
بنك تونس والإمارات سيكار	405	744
الجملة	**662 095**	**528 380**

الإيضاح 4: محفظة السندات التجارية

تقدم محفظة السندات التجارية رصيدا قدره 34583 ألف دينار تونسي في نهاية 2015 ويأتي تفصيلها كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات للإستثمار	76	67
الإستخلاص السريع	28	94
بنك تونس والإمارات سيكار	3 693	3 307
سيكاف	30 786	45 534
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	787
الجملة	**34 583**	**49 789**

الإيضاح 5: محفظة سندات الاستثمار

تقدم محفظة السندات الاستثمار رصيدا صافيا قدره 94528 ألف دينار تونسي في 2015/12/13 ويأتي تفصيلها كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	83 048	53 063
بنك تونس والإمارات للإستثمار	324	207
الإستخلاص السريع	46	0
بنك تونس والإمارات سيكار	11 110	10 543
الجملة	**94 528**	**63 813**

الإيضاح 6: الأصول الثابتة

تقدم الأصول الثابتة رصيدا صافيا قدره 15180 ألف دينار تونسي في 2015/12/31 ويأتي تفصيلها كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	14 815	15 139
بنك تونس والإمارات للإستثمار	195	213

الإستخلاص السريع	170	190
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	2 413
الجملة	**15 180**	**17 955**

الإيضاح 7: أصول أخرى

يقدم هذا القسم في 2015/12/31 رصيدا قدره 16394 ألف دينار تونسي مقابل 28578 ألف دينار تونسي في 2014/12/31 ويأتي تفصيله كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	14 897	27 577
بنك تونس والإمارات للإستثمار	225	36
الإستخلاص السريع	578	22
بنك تونس والإمارات سيكار	694	519
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	424
الجملة	**16 394**	**28 578**

الإيضاح 8: رأس المال

بلغ رأس مال مجمع بنك تونس والإمارات في 2015/12/31 رصيدا قدره 90000 ألف دينار تونسي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	90 000	90 000
الجملة	**90 000**	**90 000**

الإيضاح 9: المدخرات

يأتي تفصيل مدخرات مجمع بنك تونس والإمارات كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	59 730	62 859
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-846	-1 352
الإستخلاص السريع	-11 053	-10 352
بنك تونس والإمارات سيكار	2 719	1 019
سيكاف	6 406	7 491
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	- 9 863
الجملة	**56 956**	**49 802**

الإيضاح 10: النتائج المؤجلة

تأتي النتائج المؤجلة الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	-9 956	959

الجملة	-9 956	959

الإيضاح 11: نتائج السنة المحاسبية

تأتي نتائج السنة المحاسبية الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	2 607	- 10 546
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-1 177	-85
الإستخلاص السريع	-650	-607
بنك تونس والإمارات سيكار	792	658
سيكاف	357	433
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	-133
الجملة	**1 929**	**- 10 280**

الإيضاح 12: الأصول الذاتية – حقوق الأقليات

تأتي حقوق الأقليات كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
الإستخلاص السريع	-31	-29
سيكاف	46 098	39 157
بنك تونس والإمارات سيكار	2	1
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	- 1 437
الجملة	**46 069**	**37 692**

الإيضاح 13: ودائع وموجودات المؤسسات البنكية والمالية

تأتي ودائع وموجودات المؤسسات البنكية والمالية الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات في 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	83 142	47 410
الجملة	**83 142**	**47 410**

الإيضاح 14: ودائع وموجودات الحرفاء

تأتي ودائع وموجودات الحرفاء الخاصة بالمجمع في 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	554 236	470 912
الجملة	**554 236**	**470 912**

الإيضاح 15: اقتراضات وموارد خصوصية

تأتي الاقتراضات والموارد الخصوصية الخاصة بالمجمع بين 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	102 513	129 247
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	6 949
الجملة	**102 513**	**136 196**

الإيضاح 16: خصوم أخرى

تأتي الخصوم الأخرى الخاصة بالمجمع كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	5 164	4 281
بنك تونس والإمارات للإستثمار	5 006	4 951
الإستخلاص السريع	1 833	995
سيكاف	7 485	9 088
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	7 031
الجملة	**19 488**	**26 346**

الإيضاح 17: فوائد ومداخيل مماثلة

تأتي الفوائد والمداخيل المماثلة الخاصة بالمجمع كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	39 792	36 650
بنك تونس والإمارات للإستثمار	3	793
الجملة	**39 795**	**37 443**

الإيضاح 18: العمولات (في الإيرادات)

تأتي العمولات (في الإيرادات) الخاصة بالمجمع كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	10 570	8 680
الإستخلاص السريع	979	900
بنك تونس والإمارات سيكار	91	355
بنك تونس والإمارات للإستثمار	10	-
الجملة	**11 650**	**9 935**

الإيضاح 19: أرباح محفظة السندات التجارية

يأتي تفصيل هذا القسم كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31

بنك تونس والإمارات	4 565	1 823
بنك تونس والإمارات للإستثمار	45	267
الإستخلاص السريع	55	135
بنك تونس والإمارات سيكار	399	-
سيكاف	2 813	2 820
الجملة	**7 877**	**5 045**

الإيضاح 20: مداخيل محفظة الاستثمار

تأتي مداخيل محفظة الإستثمار في 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	542	169
بنك تونس والإمارات للإستثمار	54	48
بنك تونس والإمارات سيكار	143	531
الإستخلاص السريع	137	-
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف		22
الجملة	**876**	**770**

الإيضاح 21: الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة

تأتي الفوائض المستوجبة والمصاريف المشابهة الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	27 675	20 791
الإستخلاص السريع	6	25
بنك تونس والإمارات سيكار	67	30
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	744
الجملة	**27 748**	**21 590**

الإيضاح 22: عمولات مستحقة

تأتي العمولات الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**
بنك تونس والإمارات	686	441
بنك تونس والإمارات للإستثمار	1	1
الجملة	**687**	**442**

الإيضاح 23: إيرادات استغلال أخرى

تأتي إيرادات الإستغلال الأخرى الخاصة بالمجمع كما يلي:

الشركة	**2015/12/31**	**2014/12/31**

بنك تونس والإمارات	24	231
بنك تونس والإمارات سيكار	16	15
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-	1
الجملة	**40**	**247**

الإيضاح 24: مصاريف الأعوان

تأتي مصاريف الأعوان الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات في 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	-14 950	-12 830
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-193	-145
الإستخلاص السريع	-542	-571
بنك تونس والإمارات سيكار	-	-1
سيكاف	-21	-21
الجملة	**-15 706**	**-13 568**

الإيضاح 25: المصاريف العامة للإستغلال

تأتي المصاريف العامّة للإستغلال الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات في 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	- 6 757	- 6 860
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-154	-202
الإستخلاص السريع	-259	-827
بنك تونس والإمارات سيكار	-207	-138
سيكاف	-341	-109
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف		-788
الجملة	**- 7 718**	**- 8 924**

الإيضاح 26: مخصصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة

تأتي مخصصات الاستهلاكات والمدّخرات على الأصول الثابتة الخاصة بمجمع بنك تونس والإمارات في 2014 و2015 كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	-1 614	-1 652
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-17	- 1 099
الإستخلاص السريع	-42	-160
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف	-	-279
سيكاف	-	-6
الجملة	**-1 673**	**-3 196**

الإيضاح 27: الضريبة على الشركات

تأتي الضريبة على شركات المجمع كما يلي:

الشركة	2015/12/31	2014/12/31
بنك تونس والإمارات	- 123	-103
الإستخلاص السريع	-13	-1
بنك تونس والإمارات للإستثمار	-1	-
بنك تونس والإمارات سيكار	-67	-88
الشركة الجديدة لقرى الإصطياف		-2
الجملة	**-204**	**-194**

الإيضاح 28: مراجعة الوضعية الضريبية للشركة

خضع البنك لمراجعة شاملة للوضعية الضريبية شملت الضرائب والأداءات التالية:

الضرائب	الفترة
الضريبة على الشركات	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأقساط الإحتياطية	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأداء على القيمة المضافة	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الخصم من المورد	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأداء على التكوين المهني	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
الأداء على رقم المعاملات	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31
المساهمة في صندوق التعويض	من 2013/01/01 إلى 2013/12/31
معلوم التسجيل	من 2011/01/01 إلى 2013/12/31

تسلم البنك في 12 أكتوبر 2015 إشعارا بخصوص نتائج المراجعة المعمقة لوضعيتها الضريبية. بلغت الضرائب التي تطالب بها إدارة الضرائب ما مجموعه 8.327.023 دينارا تونسيا بحيث يقدّر الأصل بـ5547954 دينارا تونسيا وتقدر غرامة التأخير 2.779.068 دينارا تونسيا.

رّد البنك على هذا الإشعار مع جملة من التعليلات رافضا فحوى الإخلالات. مع ذلك قبلت الشركة تعديل بعض النقاط وقدمت في 31 ديسمبر 2015 ضرائب إضافية تدفع بهذا العنوان مجموعها 3.880.000 دينارا تونسيا.

القرارات التي اتخذتها الجلسة العامّة العادية

بتاريخ 01 جوان 2016

القرار الأول

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة: :

تقارير مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية لبنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمعة الخاصّة بمجمع بنك تونس والإمارات المختومة في 31 ديسمبر 2015،

وتقارير مراقب الحسابات المتعلقة بالقوائم المالية لبنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمعة الخاصّة بمجمع بنك تونس والإمارات المختومة في 31 ديسمبر 2015،

تصادق ودون تحفظ على تقارير مجلس الإدارة والقوائم المالية لبنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمعة الخاصّة بمجمع بنك تونس والإمارات المختومة في 31 ديسمبر 2015.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار الثاني

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الإستماع إلى قراءة التقرير الخاص بمراقب الحسابات المتعلق بالإتفاقيات التي ينظمها الفصل 29 من القانون عدد 65 لسنة 2001 والفصول 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، تصادق على الإتفاقيات المذكورة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار الثالث

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الإطلاع على نتائج السنة المالية 2015، تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المالية 2015.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2015، تبرئ الجلسة العامة العادية بالكامل ودون تحفظ جميع أعضاء مجلس الإدارة على تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2015.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار الرابع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف نتائج السنة المحاسبية 2015 كما يلي:

بالدينار

• تأجيل من جديد 2014:	- 10.790.972,405
• النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2015	1.662.698,463
• النتيجة المزمع تأجيلها	- 9.128.273,937

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار الخامس

تصـادق الجلسة العامة العادية علـى تحديـد مبـلغ منح الحضـور بـألف دينـار لكـلّ عضـو مجلـس إدارة بالنسبة لكـل اجتمـاع.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار السادس

تقرر الجلسة العامة العادية تعيين السيد راشد بن رمضان كمدير ممثل للدولة التونسية خلفا للسيد فارس بالسرور والسيد محمد شكري رجب خلفا للسيد الطاهر لسود خلال المدة الباقية من فترة نيابتهم.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار السابع

تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد نيابة أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للدولة التونسية ودولة الإمارات بالنسبة للسنوات المحاسبية 2016 – 2017 – 2018 وذلك إلى غاية انعقاد الجلسة العامة العادية المقبلة للسنة المحاسبية 2018.

أعضاء مجلس الإدارة الممثلون لدولة الإمارات العربية المتحدة

السيد جبر زعل خليفة الفلاسي	رئيس مجلس الإدارة
السيد عبيد مراد السويدي	عضو
السيد خليفة علي القمزي	عضو

السيد صقر سالم العامري	عضو
السيد ناصر شطيط الكتبي	عضو
السيد محمد مبارك الحجري	عضو

أعضاء مجلس الإدارة الممثلون للدولة التونسية

السيد خالد بن ميلاد	مدير عام
السيد محمد شكري رجب	عضو
السيد باسل حميد	عضو
السيد راشد بن رمضان	عضو
السيد الهادي دمق	عضو
السيد الفاضل بن عثمان	عضو

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.

القرار الثامن

تصادق الجلسة العامة العادية على إصدار قرض رقاعي قدره 100 مليون دينار يسدّد على قسط واحد أو أقساط متعددة بين تاريخ هذه الجلسة والجلسة العامة المقبلة التي ستقضي في خصوص القوائم المالية للسنة المحاسبية 2017.

تخضع شروط إصدار هذا القرض الرقاعي لمصادقة مجلس الإدارة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بـالإجمـاع.